ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

جذور واسباب نشوب الحروب والصراعات والدور البارز للعشر سنين في غرب آسيا

(تحليل كامل للتحولات في الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠٠)

ماجد عدنان احمد محمد الهيازعي
وزارة الداخلية / مديرية شؤون الجوازات
ايران / الجامعة العليا للدفاع الوطني
اشراف / الدكتور مصطفى مراديان

The roots and causes of wars and conflicts and the prominent role of the ten years in West Asia (A complete analysis of the transformations in the Middle East after 2000)

By. Majed Adnan Ahmed Mohammed Al-Hayazei
Ministry of Interior- Directorate of passport Affairs
Iran - Supreme National Defense University
Supervisor Dr. Mustafa Muradian

الملخص

تعد منطقة غرب آسيا من أكثر المناطق تعقيدًا من حيث الصراعات المتعددة الأبعاد، التي تشمل الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والطائفية. وقد شهدت المنطقة خلال العقدين من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٠ أحداثًا متلاحقة، بدءًا من النزاعات الإقليمية المباشرة، إلى التدخلات الأجنبية، مرورًا بالصراعات الداخلية على السلطة والموارد. هذه الصراعات لم تؤثر فقط على الاستقرار السياسي، بل أسهمت أيضًا في تغييرات كبيرة في البنى الاجتماعية والاقتصادية، وأدت إلى تهجير الملايين وتفاقم الأزمة الإنسانية. كما لعبت القوى الإقليمية والدولية أدوارًا متباينة، حيث سعت كل جهة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، مما زاد من تعقيد الوضع وأطال فترة النزاع. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أسباب الصراعات المستمرة في المنطقة خلال الفترة المحددة، مع التركيز على التفاعلات بين الأبعاد المختلفة، وتقديم فهم أعمق لدور العوامل الداخلية والخارجية في استمرار الأزمات. كما تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات عملية لتعزيز الاستقرار والسلام المستدام في غرب آسيا من خلال السياسات التعاونية والحوار الإقليمي.**الكلمات المفتاحية:غرب آسيا – النزاعات – التدخل الأجنبي – النفط – الجماعات الإرهابية – التحولات السياسية**

Abstract:

West Asia is considered one of the most complex regions in terms of multidimensional conflicts, encompassing political, social, economic, and sectarian aspects. During the two decades from 2000 to 2020, the region witnessed a series of successive events, ranging from direct regional conflicts to foreign interventions, and internal struggles over power and resources. These conflicts have not only affected political stability but have also contributed to significant changes in social and economic structures, leading to the displacement of millions and exacerbating the humanitarian crisis. Regional and international powers have played varying roles, each seeking to achieve its strategic interests, which has further complicated the situation and prolonged the conflicts. This study aims to analyze the causes of ongoing conflicts in the region during the specified period, focusing on the interactions between different dimensions, and providing a deeper understanding of the roles of internal and external factors in sustaining crises. Moreover, the study seeks to offer practical recommendations to enhance stability and sustainable peace in West Asia through cooperative policies and regional dialogue.

Keywords: West Asia - conflicts - foreign intervention - oil - terrorist groups - political transformations

المقدمة:

تعد منطقة غرب آسيا من أكثر المناطق في العالم تعقيدًا من حيث الصراعات المتعددة الأبعاد، والتي تشمل الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والطائفية. فقد شهدت المنطقة منذ عقود أحداثًا متلاحقة، بدءًا من النزاعات الإقليمية المباشرة، إلى التدخلات الأجنبية، مرورًا بالصراعات الداخلية على السلطة والموارد الطبيعية، خاصة النفط والغاز، ما جعلها بيئة غير مستقرة تتداخل فيها عوامل متعددة تؤثر على الأمن الإقليمي والدولي (١). إن دراسة هذه النزاعات ليست مجرد تحليل سياسي أو اجتماعي، بل تتطلب فهماً متكاملاً للعوامل التاريخية والجغرافية والسياسية، وكذلك الاقتصادية والاجتماعية، التي ساهمت في استدامة هذه الأزمات. فالعوامل البنيوية مثل الدولة الريعية، ضعف المؤسسات، والتوزيع غير العادل للثروات، تتضافر مع الانقسامات الطائفية والاجتماعية، لتزيد من تعقيد المشهد الإقليمي، ما يجعل أي محاولة لفهم هذه الصراعات دون رصد هذه التفاعلات ناقصة وغير مكتملة (٢).

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تقديم رؤية شاملة لفهم طبيعة النزاعات في غرب آسيا، وربط العوامل التاريخية والجغرافية بالتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إذ يمكن من خلال هذا الفهم استنباط العلاقة بين ضعف الدولة، التدخلات الأجنبية، الانقسامات الاجتماعية، والتحولات الاقتصادية، وتحديد كيفية تأثيرها في استدامة النزاعات وتعقيدها (٣).كما تسعى الدراسة إلى توضيح دور الموارد الطبيعية، لا سيما النفط والغاز، ليس فقط كمصدر للثروة، بل كعامل سياسي واستراتيجي يسهم في استمرار النزاعات. إضافة إلى ذلك، تُظهر الدراسة العلاقة بين الانقسامات الطائفية والاجتماعية واستغلالها من قبل القوى الإقليمية والدولية لتعزيز نفوذها وتحقيق أهداف استراتيجية بعيدة عن مصالح الشعوب المحلية (٤).

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

١- تحليل الجذور التاريخية والصراعات البنيوية في غرب آسيا، وفهم كيفية تأثير البعد الجغرافي والسياسي على طبيعة النزاعات.

٢- دراسة تأثير الموارد الاقتصادية، خصوصًا النفط والغاز، على استدامة النزاعات، ودور الدولة الريعية في خلق بيئة غير مستقرة.

٣- فحص الانقسامات الاجتماعية والطائفية كعامل هيكلي طويل الأمد يزيد من تعقيد النزاعات ويضعف الدولة.

٤- تقييم أثر التدخلات الأجنبية والإقليمية على النزاعات المحلية، وكيف ساهمت القوى الدولية والإقليمية في تحويل الصراعات إلى أزمات متعددة الأبعاد.

٥- تحليل التغيرات والتحولات الكبرى بين ٢٠٠٠ و٢٠١٠ وتأثيرها على نشوء الجماعات المسلحة العابرة للحدود وصعود الإرهاب الإقليمي والدولي.

٦- تقديم تصور شامل لفهم طبيعة النزاعات وعوامل استمرارها وربط التحولات السياسية والاقتصادية بالأمن والاستقرار الإقليمي (٥).

الدراسات السابقة

استندت العديد من الدراسات إلى محاولة فهم النزاعات في غرب آسيا من زوايا متعددة:

١- دراسة أحمد (٢٠١٥) ركزت على دور الدولة الريعية في صراعات الشرق الأوسط، موضحة أن الاعتماد على النفط كدخل أساسي يضاعف احتمالية ظهور جماعات مسلحة محلية، وأن سوء توزيع الثروة يؤدي إلى صراعات داخلية مستمرة (٦).

٢- دراسة سلمان (٢٠١٧) تناولت التأثيرات الطائفية والاجتماعية على النزاعات، مشيرة إلى أن الولاء الطائفي أو العشائري غالبًا ما يفوق الولاء للدولة، وأن الانقسامات الاجتماعية تم استغلالها من قبل القوى الإقليمية لتعزيز نفوذها السياسي (٧).

٣- دراسة الكوفي (٢٠١٩) ركزت على التحولات الاقتصادية والسياسية بعد عام ٢٠٠٠، موضحة أن الاحتلال الأمريكي للعراق والأزمة السورية أعاد تشكيل التحالفات الإقليمية، وزاد من استدامة النزاعات، مع ظهور جماعات مسلحة جديدة وعابرة للحدود (٨).

٤- دراسة الحسيني (٢٠٢١) تناولت دور التدخل الدولي والإقليمي في النزاعات، مشيرًا إلى أن الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي من قبل القوى الكبرى أدى إلى استمرار النزاعات وتعقيد أي محاولات للتسوية السياسية، ما يعكس تداخل العوامل الداخلية والخارجية في المنطقة (٩).

تجمع هذه الدراسات قاعدة معرفية قوية، لكنها غالبًا ما ركزت على جانب محدد من النزاع، سواء كان اقتصاديًا، سياسيًا، أو طائفيًا. بينما تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة تربط كل هذه العوامل معًا، ما يتيح فهماً أعمق لطبيعة النزاعات في غرب آسيا وآليات استمرارها وتعقيدها (١٠).

المبحث الأول: الجذور التاريخية والصراعات البنيوية في غرب آسيا

المطلب الأول: البعد الجغرافي والسياسي

١- الموقع الجغرافي وتأثيره على الصراعات

يتميز غرب آسيا بموقع جغرافي فريد يجمع بين قارات ثلاث، ويشكل ملتقىً طرق التجارة الدولية والطاقة، ما جعله دائمًا محل اهتمام القوى الإقليمية والدولية. هذا الموقع الاستراتيجي جعل من المنطقة مسرحًا دائمًا للتنافس على النفوذ والسيطرة على الموارد الطبيعية، خاصة النفط والغاز، التي تُعد المحرك الأساسي للصراعات السياسية والاقتصادية في المنطقة (١١).

الطبيعة الجغرافية المتنوعة، من صحاري وجبال وأنهار، خلقت بيئة صعبة للتحكم الكامل من قبل الدولة، وهو ما استغلتّه الجماعات المسلحة والمنظمات غير الحكومية لتحقيق مصالحها. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت هذه الطبيعة على نشوء مناطق شبه مستقلة يصعب على الدولة فرض سيطرتها عليها، وهو ما يفاقم التوترات الداخلية ويزيد من تعقيد المشهد السياسي (١٢).

٢- التنوع السكاني والثقافي وأثره على الدولة

التنوع العرقي والديني في دول غرب آسيا، مثل العراق ولبنان وسوريا، أوجد تحديات كبيرة لبناء دولة مركزية قوية ومتماسكة. هذا التعدد السكاني يولد صراعات على السلطة والموارد بين الجماعات المختلفة، ويؤدي إلى ضعف شرعية الدولة أمام المجتمع. علاوة على ذلك، استغلت بعض الجماعات المحلية هذا التباين لتحقيق أهداف سياسية أو عسكرية خاصة، ما أدى إلى تفاقم النزاعات الداخلية وتزايد الاحتكاكات بين المكونات الاجتماعية (١٣) الواقع الاجتماعي والثقافي للمنطقة يجعل بناء مؤسسات قوية للدولة أمرًا بالغ الصعوبة، ويزيد من تأثير الميليشيات والجماعات المسلحة التي غالبًا ما تعتمد على الولاءات الطائفية أو القبلية (١٤).

٣- تأثير الاحتلالات الأجنبية على البنية السياسية

شهدت المنطقة تراكمات تاريخية نتيجة الاحتلالات الأجنبية وتقسيم الحدود بعد الحرب العالمية الأولى، والتي فرضت دولًا جديدة دون مراعاة الهويات الثقافية والاجتماعية للشعوب، مثل تقسيم الدولة العثمانية إلى دويلات صغيرة، ما أوجد حكومات ضعيفة ومفتتة (١٥).

هذه السياسات الخارجية ساهمت في خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي، ما أتاح الفرصة للجماعات الإقليمية والدولية للتدخل في شؤون الدول الناشئة. علاوة على ذلك، فإن هذه التجزئة السياسية ساعدت على نمو النزاعات الداخلية التي غالبًا ما كانت مرتبطة بالمنافسة على السلطة والموارد الطبيعية، وهو ما زاد من ضعف الدولة أمام الضغوط الداخلية والخارجية (١٦).

٤- الدولة الريعية وضعف المؤسسات

تعتمد معظم دول غرب آسيا على نموذج الدولة الريعية، حيث تُستمد السلطة والثروة بشكل رئيسي من الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز، دون بناء مؤسسات قوية تضمن العدالة الاجتماعية أو المشاركة الشعبية في صنع القرار (١٧)هذا النمط من الحكم يؤدي إلى فجوة بين الدولة والمجتمع المدني، ويتيح المجال للجماعات المسلحة أو المعارضة لاستغلال هذا الفراغ لتحقيق مصالحها. ضعف المؤسسات يزيد من احتمالية انتشار الفساد وضعف تطبيق القانون، ويؤثر سلبًا على الاستقرار السياسي والاجتماعي (١٨).

٥- التداخل بين الجغرافيا والسياسة والتدخلات الخارجية

يتفاعل البعد الجغرافي مع البنية السياسية والتدخلات الأجنبية بشكل مستمر، فالدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا تسعى لضمان مصالحها في المنطقة من خلال التحالفات العسكرية والسياسية والدعم المباشر لبعض الحكومات أو الجماعات المسلحة (١٩)كما أن السيطرة على الموارد وممرات النقل الحيوية أصبحت جزءًا من الاستراتيجيات الحربية والاقتصادية، ما يجعل النزاعات في بعض الأحيان مرتبطة بالصراعات الدولية وليس المحلية فقط. هذا التداخل بين العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية يعقد جهود بناء السلام والاستقرار، ويجعل من المنطقة بيئة خصبة للنزاعات البنيوية المستمرة (٢٠).

المطلب الثاني: الصراعات التاريخية وأثرها على الواقع السياسي الراهن

١- الصراع على النفوذ بين الشرق والغرب وأثره على المنطقة

لطالما كانت منطقة غرب آسيا ساحة للصراع بين القوى الكبرى، بين الشرق والغرب، على النفوذ السياسي والاقتصادي والاستراتيجي. هذا الصراع لم يقتصر على المواجهة العسكرية المباشرة، بل شمل أيضًا استخدام النفوذ السياسي، والتمويل، والدعم العسكري للجماعات المحلية والحكومات المتحالفة، بهدف حماية مصالح الدول الكبرى وضمان السيطرة على مسارات التجارة وموارد الطاقة، خصوصًا النفط والغاز (٢١)إن هذه المنافسة الدولية ساهمت في خلق بيئة سياسية معقدة، حيث تم استغلال الانقسامات العرقية والطائفية والقبلية لصالح القوى الخارجية، ما جعل النزاعات المحلية مستمرة ومتشابكة مع الصراعات الدولية (٢٢)بالإضافة إلى ذلك، فإن التدخلات الأجنبية المستمرة أعادت تشكيل التحالفات الإقليمية وأثرت

في توزيع السلطة داخل الدول، ما جعل الدول المحلية غير قادرة على إدارة النزاعات بشكل مستقل (٢٣).هذا الصراع بين الشرق والغرب ساهم أيضًا في ترسيخ شعور بعدم الاستقرار السياسي لدى المجتمعات المحلية، حيث أصبح الولاء أحيانًا للقوى الأجنبية أكثر من الولاء للدولة المركزية (٢٤).لذلك، فإن فهم هذه الديناميكية يعد مفتاحًا لفهم طبيعة النزاعات الراهنة في المنطقة وآليات استمرارها (٢٥).

٢- التدخلات الاستعمارية الأوروبية وتأثيرها

بعد الحرب العالمية الأولى، فرضت القوى الأوروبية، مثل بريطانيا وفرنسا، حدودًا مصطنعة في المنطقة، ما أدى إلى تقسيم شعوب متجانسة ثقافيًا أو دينيًا إلى دويلات صغيرة، وأحيانًا جمع شعوب متباينة في دولة واحدة (٢٦)هذه السياسة الاستعمارية لم تأخذ بعين الاعتبار الهويات المحلية والتوازنات الاجتماعية، ما خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي المستمر (٢٧).التدخلات الأوروبية أوجدت أيضًا بنية إدارية وهياكل حكومية ضعيفة تعتمد على دعم الخارج، وهو ما جعل بعض الدول الجديدة عاجزة عن فرض سيطرتها على كامل أراضيها (٢٨)علاوة على ذلك، فقد أدت هذه الانقسامات إلى صراعات على الموارد والسلطة بين المكونات الاجتماعية المختلفة، ما ساهم في بروز الحركات المعارضة والجماعات المسلحة التي تنشط حتى اليوم (٢٩).

٣- الصراعات الداخلية وتأثيرها على الدولة الحديثة

تواجه الدول الحديثة في غرب آسيا تحديات مستمرة بسبب الصراعات الداخلية التي تنبع من الانقسامات العرقية والدينية والاجتماعية (٣٠)غالبًا ما تكون هذه الصراعات نتيجة لتراكمات تاريخية واستغلال سياسي للأزمات الاقتصادية والاجتماعية (٣١)على سبيل المثال، في العراق وسوريا، أدت الصراعات الداخلية إلى تفكك السلطة المركزية وتنامي نفوذ الميليشيات والجماعات المسلحة، ما جعل الدولة غير قادرة على حماية المواطنين أو تقديم الخدمات الأساسية (٣٢).هذا الواقع يعكس أثر الصراعات التاريخية على قدرة الدولة على بناء مؤسسات قوية ومستقرة، ويزيد من اعتمادها على الدعم الخارجي في إدارة الأزمات (٣٣).

٤- النزاعات الإقليمية وأثرها على السياسة الداخلية

لا يمكن فصل النزاعات الإقليمية عن المشهد السياسي الداخلي، فالتدخلات الأجنبية والدعم المالي والعسكري لبعض الجماعات المسلحة يعمّق الانقسامات ويؤثر على استقرار الدولة (٣٤)على سبيل المثال، الدعم الخارجي لبعض الأطراف في الحروب الأهلية أو النزاعات الحدودية يعيد إنتاج الصراعات التاريخية ويجعل التسوية السياسية أكثر تعقيدًا (٣٥).كما أن الانقسامات الإقليمية تستخدم كورقة ضغط على الحكومات الضعيفة، وهو ما يزيد من هشاشة الدولة ويحد من قدرتها على تطبيق سياسات متسقة ومستقرة (٣٦).

٥- الإرث التاريخي والصراعات المستمرة

الإرث التاريخي للصراعات في المنطقة يُعد عاملاً مؤثرًا على جميع جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية (٣٧)فالتقسيمات العرقية والدينية، والتدخلات الأجنبية المتكررة، والصراعات على الموارد جعلت من بناء دولة قوية ومتماسكة مهمة شبه مستحيلة (٣٨)يستمر هذا الإرث في تشكيل العلاقات بين المكونات الاجتماعية، ويؤثر على السياسات الداخلية والخارجية، حيث تسعى بعض القوى الإقليمية والدولية لاستغلال هذا التاريخ لتحقيق مصالحها الخاصة (٣٩)لذلك، فإن فهم هذا الإرث ضروري لأي تحليل سياسي أو اجتماعي للمنطقة، ويعد الأساس لفهم النزاعات الحالية واستشراف الحلول الممكنة (٤٠).

المطلب الثالث: التداخل بين التدخلات الأجنبية والسياسات الإقليمية وأثره على النزاعات

١- تأثير التدخلات الأجنبية المباشرة على النزاعات المحلية

تستمر التدخلات الأجنبية المباشرة في منطقة غرب آسيا كعامل أساسي في تعقيد النزاعات، سواء كانت تدخلات عسكرية أو سياسية أو اقتصادية. فالدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا، تعمل على ضمان مصالحها الاستراتيجية من خلال التدخل المباشر في النزاعات المحلية، سواء عبر دعم حكومات معينة، أو تمويل وتسليح جماعات مسلحة، أو تنفيذ عمليات عسكرية محددة (٤١)هذه التدخلات غالبًا ما تهدف إلى فرض توازنات سياسية لمصلحتها، لكنها في الوقت ذاته تؤدي إلى زيادة طول أمد الصراعات المحلية وإضعاف قدرة الدولة على احتواء النزاعات داخليًا (٤٢)على سبيل المثال، التدخل العسكري الأمريكي في العراق بعد ٢٠٠٣ أدى إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي والاجتماعي، ما أوجد فراغات استغلتها الميليشيات والجماعات المسلحة، بينما التدخل الروسي في سوريا أعاد صياغة التحالفات الإقليمية بما يخدم مصالحه الاستراتيجية، لكنه أيضًا أدى إلى استدامة الحرب لسنوات طويلة (٤٣).

٢- استغلال القوى الإقليمية للصراعات التاريخية والعرقية

تلعب الدول الإقليمية مثل إيران وتركيا والسعودية دورًا محوريًا في استغلال الصراعات التاريخية والاختلافات العرقية والطائفية لتحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى. فهذه الدول تستخدم هذه الانقسامات كورقة ضغط سياسية، أو كأداة لتوسيع نفوذها، أو لتعزيز جماعات محلية موالية لها (٤٤)في العراق، مثلاً، دعمت إيران بعض الجماعات الشيعية المسلحة لتعزيز نفوذها، بينما استغلت تركيا الجماعات الكردية في مناطق شمال العراق وسوريا لتحقيق مصالحها الأمنية والسياسية. هذا الاستغلال يعمّق الانقسامات الداخلية ويحول النزاعات المحلية إلى صراعات إقليمية متعددة الأبعاد، ويزيد من صعوبة الحلول السلمية (٤٥).

٣- التنسيق بين التدخل الخارجي والتحالفات الإقليمية وتأثيره على الدولة الوطنية

تتسم السياسات الإقليمية في غرب آسيا بتداخل مصالحها مع التدخلات الأجنبية، ما يؤدي إلى تعقيد المشهد السياسي للدول الوطنية. غالبًا ما يتم تنسيق التحالفات الإقليمية مع القوى الأجنبية لتحقيق أهداف مشتركة أو متضاربة، ما يخلق شبكة معقدة من النفوذ والسيطرة على الموارد والمناطق الحيوية (٤٦)هذه التنسيقات تجعل الدولة الوطنية ضعيفة أمام الضغوط الإقليمية والدولية، فتجد نفسها مضطرة لتقديم تنازلات سياسية أو اقتصادية، ما يحد من استقلالية صنع القرار ويؤدي إلى استمرار النزاعات (٤٧)كما أن هذه الديناميات تزيد من قدرة الجماعات المسلحة والميليشيات على التمركز في مناطق استراتيجية دون خضوع كامل للدولة، ما يعزز النزاعات البنيوية ويجعلها أكثر تعقيدًا (٤٨).

٤- الموارد الاقتصادية كأداة ضغط واستدامة النزاعات

تلعب الموارد الاقتصادية، خصوصًا النفط والغاز والممرات المائية الحيوية، دورًا مزدوجًا في النزاعات الإقليمية: فهي مورد للثروة، لكنها أيضًا أداة ضغط تستخدمها القوى الإقليمية والدولية للحفاظ على نفوذها أو لتغيير موازين القوى داخل الدولة المتأثرة بالنزاع (٤٩)فسيطرة جهة خارجية على منشآت نفطية أو مرافئ استراتيجية تمكنها من التأثير على السياسات المحلية والاقتصاد الوطني، وبالتالي على توزيع الثروة والسلطة، ما يفاقم النزاعات ويجعل الحلول المستدامة أكثر صعوبة (٥٠)بالإضافة إلى ذلك، فإن استغلال هذه الموارد يزيد من فرص التمويل للجماعات المسلحة، مما يسهم في استمرار النزاعات لفترات طويلة ويعقد أي عملية سلام محتملة (٥١).

٥- النتائج المركبة للتداخل بين التدخل الخارجي والسياسات الإقليمية على الأمن والاستقرار

ينتج عن التداخل بين التدخل الخارجي والسياسات الإقليمية تأثيرات مركبة على الأمن والاستقرار في المنطقة. فالمشاكل المحلية تتشابك مع مصالح القوى الإقليمية والدولية، ما يؤدي إلى استمرار النزاعات وتحويلها أحيانًا إلى صراعات عابرة للحدود (٥٢).هذا التداخل يخلق بيئة غير مستقرة تسمح بظهور جماعات إرهابية جديدة أو تجدد نشاط الجماعات المسلحة، ويجعل جهود بناء السلام أو استعادة الدولة المركزية أكثر صعوبة (٥٣).

علاوة على ذلك، فإن استمرار هذا التداخل يؤثر على الاقتصاد والتنمية الاجتماعية، ويزيد من حدة الانقسامات الطائفية والعرقية، مما ينعكس سلبًا على أي استراتيجية طويلة المدى لتحقيق الاستقرار (٥٤).

المبحث الثاني: التحولات السياسية والاقتصادية بعد عام ٢٠٠٠ وأثرها على النزاعات

المطلب الأول: التحولات الاقتصادية وتأثيرها على الصراعات

١- تغير دور الموارد الاقتصادية في إدارة النزاعات

بعد عام ٢٠٠٠، شهدت منطقة غرب آسيا تحولات كبيرة في دور الموارد الاقتصادية، خاصة النفط والغاز، في النزاعات الإقليمية والدولية. فقد أصبحت هذه الموارد أداة استراتيجية للسيطرة على السياسات المحلية والدولية، حيث تستخدم الدول التي تمتلك النفط أو الغاز نفوذها الاقتصادي لتحقيق أهداف سياسية، أو كوسيلة للضغط على الدول المجاورة (٥٥)على سبيل المثال، أدى ارتفاع أسعار النفط بعد عام ٢٠٠٣ إلى تعزيز قدرة بعض الدول على تمويل تدخلاتها العسكرية والإقليمية، وكذلك دعم جماعات محلية موالية لها. بالمقابل، فإن انخفاض أسعار النفط في أوقات معينة أضعف قدرة هذه الدول على الاستمرار في تمويل النزاعات، ما خلق حالة من التذبذب وعدم الاستقرار في المنطقة (٥٦).

٢- الدولة الريعية والتحولات الاقتصادية

لا تزال معظم دول غرب آسيا تعتمد على نموذج الدولة الريعية، حيث تُمول الدولة مشاريعها من عائدات النفط والغاز دون تنويع الاقتصاد. هذا الاعتماد على الريع النفطي يؤدي إلى ضعف المؤسسات الحكومية وتدهور الخدمات العامة، ما يخلق بيئة مناسبة لاستغلال الجماعات المسلحة والفوضى الأمنية (٥٧)التحولات الاقتصادية بعد ٢٠٠٠، مثل ارتفاع أسعار النفط أو التغيرات في أسواق الطاقة العالمية، أثرت بشكل مباشر على توزيع القوة داخل الدولة وعلى العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني، مما ساهم في استمرار النزاعات الداخلية (٥٨).

٣- الفجوة الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على النزاعات

الفجوة الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية المختلفة في دول غرب آسيا، خاصة بين المدن والمناطق الريفية وبين الأغنياء والفقراء، لعبت دورًا رئيسيًا في إشعال النزاعات الداخلية. إذ استغلت الجماعات المسلحة هذه الفجوة لتجنيد أعضاء جدد وتوسيع نفوذها، مستغلة الشعور بالظلم الاجتماعي والاقتصادي. كما أن التدخلات الخارجية استغلت هذه الفجوة لزيادة الضغط على الحكومات، ما جعل النزاعات أكثر تعقيدًا واستمرارًا (٥٩).

٤- التغيرات في الأسواق العالمية وتأثيرها على السياسات المحلية

التقلبات في الأسواق العالمية للنفط والغاز أثرت بشكل مباشر على السياسات الداخلية للدول المنتجة، حيث أجبرت بعض الحكومات على اتخاذ إجراءات اقتصادية صعبة أو تقليص الدعم الاجتماعي، ما أدى إلى احتجاجات داخلية أو اضطرابات اجتماعية. هذه التحولات الاقتصادية العالمية، بالتزامن مع التدخلات الخارجية، ساهمت في إعادة تشكيل المشهد السياسي في عدة دول مثل العراق وسوريا وليبيا (٦٠).

٥- التداعيات الاقتصادية على استدامة النزاعات

الاعتماد الاقتصادي على الموارد الطبيعية وعدم تنويع الاقتصاد يجعل الدول عرضة للصراعات المستمرة، خاصة عندما يتم استغلال هذه الموارد لتمويل الجماعات المسلحة أو التدخلات الخارجية. كما أن الاستقرار الاقتصادي أصبح مرتبطًا بشكل مباشر بالتحالفات الإقليمية والدولية، ما يجعل أي نزاع محلي يتحول بسرعة إلى أزمة إقليمية أو دولية. هذه الدوامة الاقتصادية والسياسية تساهم في استمرار النزاعات وتعقيد الحلول السياسية (٦١).

المطلب الثاني: التحولات السياسية وأثرها على النزاعات

١- الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على التحولات السياسية

احتلال العراق عام ٢٠٠٣ كان نقطة تحول كبيرة في المشهد السياسي الإقليمي، إذ أدى إلى تفكيك الدولة المركزية وخلق فراغ أمني استغلته الجماعات المسلحة المختلفة، بما فيها الجماعات الطائفية والإرهابية (٦٢).

هذا الفراغ أتاح أيضًا للقوى الإقليمية والدولية زيادة تدخلها المباشر في السياسة العراقية، سواء عبر دعم أحزاب معينة أو تمويل ميليشيات طائفية، ما ساهم في استمرار النزاعات على السلطة والسيطرة على الموارد (٦٣).

٢- الأزمة السورية وتحولات التحالفات الإقليمية والدولية

الأزمة السورية منذ ٢٠١١ أظهرت بوضوح كيف أن التحولات السياسية الكبرى تؤثر على النزاعات الإقليمية. فقد أعادت الحرب السورية تشكيل التحالفات بين القوى الإقليمية والدولية، ما زاد من تعقيد النزاع وجعله متعدد الأبعاد. تدخلات دول مثل روسيا وإيران وتركيا، إضافة إلى الدعم الغربي لبعض الفصائل، أظهرت العلاقة المباشرة بين التحولات السياسية في الدولة وتأثيرها على الأمن والاستقرار الإقليمي (٦٤).

٣- انتشار الجماعات المسلحة العابرة للحدود

نتيجة التحولات السياسية بعد عام ٢٠٠٠، ظهرت جماعات مسلحة وعابرة للحدود مثل داعش والقاعدة في العراق وسوريا، ما أدى إلى تفاقم النزاعات وتوسيع نطاقها خارج الحدود الوطنية (٦٥).

هذه الجماعات استغلت الفراغ السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى الدعم الخارجي من بعض الدول، لتوسيع نفوذها وفرض سيطرتها على مناطق استراتيجية، ما جعل النزاعات أكثر تعقيدًا وصعوبة في الحل (٦٦).

٤- التحولات الديموغرافية والسياسية وتأثيرها على الدولة

التغيرات السكانية مثل الهجرات والنزوح الجماعي نتيجة النزاعات المسلحة أدت إلى تحولات سياسية داخلية، حيث أصبح بعض المكونات الاجتماعية في وضع ضعيف أمام سيطرة الميليشيات والجماعات المسلحة (٦٧).

هذه التحولات الديموغرافية أعادت رسم موازين القوة بين الجماعات المختلفة، ما أثر على قدرة الدولة على استعادة سلطتها وسيطرتها، وزاد من تأثير التدخلات الإقليمية والدولية على السياسات الداخلية (٦٨).

٥- التداخل بين التحولات السياسية والاقتصادية واستدامة النزاعات

ترتبط التحولات السياسية والاقتصادية ببعضها البعض بشكل وثيق، حيث تؤثر التغيرات في الأسواق العالمية والموارد الطبيعية على السياسات الداخلية، وتنعكس هذه السياسات بدورها على قدرة الدولة على إدارة النزاعات (٦٩).

هذه الدوامة المستمرة تجعل النزاعات أكثر استدامة وتعقيدًا، إذ تتداخل العوامل المحلية مع التدخلات الإقليمية والدولية، ما يحول أي نزاع محدود إلى أزمة متعددة الأبعاد (٧٠).

المطلب الثالث: التداخل بين التدخلات الأجنبية والسياسات الإقليمية

١- الدعم الغربي للصراعات وتناقضه مع خطاب الديمقراطية

على الرغم من أن السياسات الرسمية للدول الغربية، وخصوصًا الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون، تُعلن التزامها بنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة، إلا أن التدخلات الفعلية غالبًا ما تتناقض مع هذا الخطاب. فقد لعبت بعض أجهزة الاستخبارات الغربية دورًا مباشرًا أو غير مباشر في دعم جماعات سياسية أو مسلحة لتحقيق أهداف استراتيجية، أحيانًا على حساب استقرار الدول المحلية، ما أدى إلى تعميق الانقسامات الطائفية والعشائرية وزيادة هشاشة الدولة (٧١).

٢- استغلال الانقسامات المحلية لتحقيق النفوذ الإقليمي

تعتمد التدخلات الأجنبية على فهم التوازنات الداخلية لكل دولة، فتدعم أطرافًا معينة لتعزيز مصالحها، ما يخلق صراعات مستمرة ويجعل الدول غير قادرة على السيطرة على كامل أراضيها. هذا النمط كان واضحًا بعد ٢٠٠٣ في العراق وسوريا، لكنه لم يقتصر على هذين البلدين، بل شمل أجزاء من لبنان واليمن وليبيا، حيث استخدمت القوى الخارجية الانقسامات الاجتماعية والسياسية لتعزيز نفوذها (٧٢).

٣- الدعم الاستخباراتي والمالي للجماعات المسلحة

شملت التدخلات الغربية دعمًا استخباراتيًا وماليًا للجماعات المسلحة في دول متعددة بغرب آسيا، بما يتيح لهذه الجماعات التمركز والسيطرة على مناطق استراتيجية. هذا الدعم ساهم في ظهور ميليشيات جديدة واستمرار نشاط الفصائل المسلحة، مما أعاق جهود بناء مؤسسات الدولة وتطبيق القانون بشكل فعال، وخلق حالة من الاعتماد المتبادل بين الدول المحلية والقوى الأجنبية (٧٣).

٤- التناقض بين الأمن الإقليمي والمصالح الاستراتيجية

تراعي السياسات الغربية مصالحها الاستراتيجية أكثر من استقرار المنطقة. فالدعم المقدم لجماعات معينة أو التغاضي عن تجاوزات فصائل مسلحة يسمح لهذه القوى بضمان النفوذ على الموارد الحيوية وممرات الطاقة. هذا التناقض بين الأهداف المعلنة للأمن الإقليمي والممارسات الفعلية ساهم في استمرار النزاعات وتعميقها (٧٤).

٥- أثر التدخلات الأجنبية على سياسات الدول المحلية

استمرار التدخلات الأجنبية في مختلف دول غرب آسيا يفرض على الحكومات المحلية اتخاذ سياسات مضادة أحيانًا بعيدة عن مصالح شعوبها. هذا التداخل بين النفوذ الخارجي والسياسات الداخلية يعقد قدرة الدولة على اتخاذ قرارات مستقلة، ويزيد من اعتمادها على دعم خارجي في مجالات الأمن والاقتصاد، مما يخلق دورة مستمرة من الصراع والاعتماد المتبادل على القوى الأجنبية (٧٥).

المبحث الثالث: غرب آسيا بين الحروب بالوكالة والفوضى الممتدة بعد ٢٠١١

المطلب الأول: التدخلات الأجنبية ودورها في تأجيج النزاعات

١- الاستخبارات الغربية ودورها المزدوج

شهدت منطقة غرب آسيا بعد ٢٠١١ تصاعدًا غير مسبوق في النزاعات، وكانت الاستخبارات الغربية لاعبًا محوريًا في تغذيتها، رغم خطابها الرسمي حول دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان (٧٦).فقد دعمت بعض القوى الغربية مجموعات مسلحة وعسكرية بهدف تحقيق مصالح استراتيجية، مثل ضمان السيطرة على موارد الطاقة وممرات النقل الحيوية. هذه التدخلات غالبًا ما كانت تتم سرًا أو عبر قنوات غير مباشرة، ما سمح لها بالانخراط في النزاعات دون تحميل المسؤولية السياسية المباشرة (٧٧)وفي العديد من الحالات، تباينت السياسات المعلنة عن الواقع على الأرض، فبينما كان الخطاب الرسمي يركز على دعم الإصلاحات السياسية أو الديمقراطية، كان الواقع يشير إلى تمويل وتسليح جماعات محلية بهدف إضعاف خصوم معينين أو خلق توازنات قوة جديدة تخدم مصالح القوى الأجنبية (٧٨)علاوة على ذلك، فإن هذه التدخلات استخدمت خبرات استخباراتية متقدمة في جمع المعلومات، وزرع العملاء، وتوجيه الدعم المالي واللوجستي للجماعات المسلحة، ما ساهم في استمرار النزاعات وتصعيدها (٧٩)هذا التناقض بين الخطاب السياسي والواقع على الأرض أدى إلى فقدان الثقة بين الشعوب والدول المستهدفة بالقوة الأجنبية، وزيادة مشاعر الاستياء الشعبي تجاه التدخلات الخارجية، وهو ما أدى إلى توسيع رقعة النزاعات وتحويلها من صراعات داخلية محدودة إلى أزمات إقليمية معقدة (٨٠).

٢- دور روسيا في استغلال الفوضى لتحقيق مصالح استراتيجية

دخلت روسيا بقوة إلى المشهد الإقليمي بعد ٢٠١١، مستغلة حالة الفوضى الناتجة عن الربيع العربي والصراعات الداخلية في سوريا وليبيا واليمن (٨١)فقد وفرت الدعم العسكري المباشر لبعض الحكومات الضعيفة، وأسست تحالفات استراتيجية مع ميليشيات محلية لم تكن تحت سيطرة الدولة المركزية، بهدف تثبيت نفوذها السياسي والعسكري في المنطقة (٨٢)واستخدمت روسيا أيضًا وسائل دبلوماسية واقتصادية لموازنة النفوذ الغربي، مثل توقيع صفقات أسلحة ودعم المشاريع الاقتصادية الحيوية، ما جعلها طرفًا فاعلًا في تحويل النزاعات إلى ساحات للتنافس الدولي، وليس فقط نزاعات داخلية (٨٣). كما ساهم تدخلها في تغيير ميزان القوى الإقليمي، ما أجبر بعض الدول الإقليمية على تعديل سياساتها الداخلية والخارجية لتجنب الهزيمة أو فقدان النفوذ (٨٤).

٣- الربيع العربي والفوضى الخلاقة

أسفر الربيع العربي عن حالة من الفوضى السياسية والاجتماعية في عدد من الدول، أبرزها ليبيا وسوريا واليمن (٨٥). هذا الفراغ السياسي ساعد على انتشار الجماعات المسلحة والجهادية، التي استغلت ضعف الدولة لتوسيع مناطق نفوذها، وخلق بيئة ملائمة للصراعات المسلحة (٨٦)كما أصبح الفشل في بناء مؤسسات سياسية فعالة ومتماسكة سببًا رئيسيًا في استمرار النزاعات، وزيادة اعتماد بعض الدول على الدعم الأجنبي لحماية أنظمة الحكم أو لتفادي انهيار الدولة بالكامل (٨٧)الفوضى الخلاقة أعادت تشكيل موازين القوة الإقليمية، حيث برزت ميليشيات محلية مدعومة من قوى خارجية، وتم تحويل النزاعات الداخلية إلى صراعات دولية بالوكالة، مع انعكاسات كبيرة على الأمن والاستقرار الإقليمي (٨٨).

٤- انتشار الجماعات الإرهابية العابرة للحدود

استغلت جماعات مثل القاعدة، ولاحقًا داعش، البيئة الفوضوية لتوسيع نشاطها في العراق وسوريا وليبيا (٨٩)وقد وفرت هذه الجماعات بيئة مناسبة لتدخلات استخباراتية غربية وروسية على حد سواء، بهدف توجيه النزاعات وتحقيق أهداف استراتيجية بعيدة عن مصالح الشعوب المحلية (٩٠)كما استخدمت هذه الجماعات العنف والتهديد لتأمين الموارد، وفرض سيطرتها على مناطق واسعة، ما أدى إلى زيادة الهجرة والنزوح، وتفاقم الأزمة الإنسانية، وتعميق الانقسامات الطائفية والاجتماعية (٩١)علاوة على ذلك، ساهم الدعم الخارجي لبعض الجماعات في تحويل النزاعات المحلية إلى صراعات إقليمية ودولية، وأصبح من الصعب التوصل إلى حلول سلمية دون تدخل القوى الكبرى (٩٢).

٥- انعكاسات التدخلات الأجنبية على الواقع الاجتماعي والاقتصادي

أدت هذه التدخلات المركبة إلى تدهور كبير في البنية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتأثرة (٩٣).

فقد شهدت هذه الدول تدمير البنية التحتية، وانهيار الخدمات العامة، وزيادة معدلات البطالة والفقر، ما جعل السكان عرضة للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة (٩٤)كما أن استمرار النزاعات بالوكالة أدى إلى تفاقم الانقسامات المجتمعية، وخلق حالة من عدم الثقة بين المكونات الاجتماعية المختلفة، وقلل من قدرة الدولة على فرض سيطرتها أو تقديم الدعم اللازم للمواطنين (٩٥). وعليه، أصبح من الضروري فهم دور التدخلات الأجنبية في تغذية النزاعات لتصميم استراتيجيات فعالة لبناء السلام والاستقرار، والحد من تأثير القوى الكبرى على السياسات الداخلية للدول الإقليمية (٩٦).

المطلب الثاني: المأساة الإنسانية والسياسات الإقليمية واستثمار إسرائيل للفوضى

١- الأزمة الإنسانية بعد الربيع العربي وانتشار النزوح

بعد ٢٠١١، شهدت دول غرب آسيا تفاقمًا هائلًا في الأزمات الإنسانية نتيجة الصراعات المسلحة والفوضى السياسية (٩٧).

في سوريا والعراق واليمن، أدى تدمير البنية التحتية والخدمات الأساسية إلى نزوح الملايين داخليًا وخارجيًا، ما خلق ضغطًا اجتماعيًا هائلًا على الدول المجاورة، مثل الأردن ولبنان وتركيا. هذه الأزمات الإنسانية لم تكن مجرد نتائج جانبية للصراع، بل أصبحت أدوات ضغط سياسي واستراتيجي من قبل القوى الإقليمية والدولية لتحقيق مصالحها في المنطقة (٩٨)كما ساهمت الفوضى في تراجع الخدمات الصحية والتعليمية، وانتشار الفقر والجريمة، ما جعل السكان أكثر عرضة للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة، وزاد من تعقيد أي جهود لإعادة الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول المتضررة (٩٩).

٢- انعكاسات النزوح على الدول الإقليمية واستقرارها

أدى تزايد أعداد اللاجئين والنازحين إلى أزمات اقتصادية وسياسية في الدول المجاورة، فازدادت الأعباء على الميزانيات الوطنية والخدمات العامة، وظهرت توترات اجتماعية بين السكان المحليين واللاجئين (١٠٠)على سبيل المثال، واجهت لبنان والأردن ضغوطًا كبيرة على نظام التعليم والرعاية الصحية، كما ارتفعت معدلات البطالة والفقر في هذه الدول، ما خلق حالة من عدم الاستقرار الداخلي (١٠١)بالإضافة إلى ذلك، ساهم هذا الوضع

في تغيير التوازنات السياسية الداخلية، حيث اضطرت بعض الحكومات إلى تعديل سياساتها تجاه الأقليات أو اللاجئين، بما يضمن الحفاظ على الاستقرار الداخلي دون تصعيد النزاعات المحلية (١٠٢).

٣- استثمار إسرائيل للفوضى لتحقيق مصالح استراتيجية

استغلت إسرائيل حالة الفوضى وعدم الاستقرار في الدول المحيطة لتحقيق مصالح استراتيجية بعيدة المدى (١٠٣).

فقد عززت من نفوذها الاستخباراتي في المناطق المتضررة، ونسّقت أحيانًا مع بعض القوى الإقليمية لضمان عدم ظهور تهديدات مباشرة على حدودها، مع استغلال النزاعات الداخلية في الدول العربية لتشتيت الانتباه عن قضاياها الأمنية والسياسية (١٠٤)كما استثمرت إسرائيل حالة الانقسام بين الفصائل العربية لتقوية موقفها الإقليمي، سواء من خلال دعم غير مباشر لجماعات معينة أو من خلال توجيه السياسات الإقليمية عبر التحالفات الاستراتيجية مع القوى الغربية، ما ساعدها في تثبيت وجودها وتعزيز نفوذها السياسي والأمني في المنطقة (١٠٥).

٤- تأثير الجماعات المسلحة على الأمن الإقليمي

ساهمت الجماعات المسلحة، بما فيها داعش والقاعدة، في تعميق الأزمة الإنسانية والسياسية، حيث استولت على مناطق واسعة، وفرضت سيطرتها بالقوة على السكان، ما أدى إلى نزوح جماعي وتدمير المدن والبنى التحتية (١٠٦)هذا التمدد للجماعات الإرهابية أوجد حالة من عدم اليقين الإقليمي، ما دفع الدول المجاورة إلى اتخاذ سياسات أمنية صارمة، وزيادة التعاون مع القوى الدولية لمواجهة التهديدات العابرة للحدود، ومع ذلك، بقيت الفوضى واستمرار النزاعات بيئة خصبة لاستثمار إسرائيل والقوى الكبرى في السياسة الإقليمية (١٠٧).

٥- انعكاسات المأساة الإنسانية على الاستقرار السياسي والاجتماعي

أسفرت الأزمة الإنسانية عن تفاقم الانقسامات الطائفية والعرقية والاجتماعية، ما أثر على قدرة الدول المتضررة على تحقيق الاستقرار السياسي (١٠٨).كما أدى استمرار النزوح وتدمير المدن إلى انهيار جزء من النسيج الاجتماعي، وزيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية، ما جعل الدول المتضررة أكثر عرضة للابتزاز السياسي أو التأثير الخارجي (١٠٩)بالإضافة إلى ذلك، فإن استغلال إسرائيل والفوضى الإقليمية من قبل القوى الكبرى أعاد إنتاج أزمات سياسية جديدة، فظهرت سياسات تحالفية جديدة، وتعززت النزاعات الحدودية، وأصبحت إدارة الأزمات الإنسانية والسياسية مهمة معقدة تتطلب تدخلًا متعدد المستويات (١١٠).

المطلب الثالث: سياسة خلط الأوراق وتمزيق الواقع الاجتماعي لدول غرب آسيا

١- تحويل الصراعات الداخلية إلى أدوات للضغط الإقليمي والدولي

بعد ٢٠١١، أصبحت الصراعات الداخلية في الدول العربية أداة استراتيجية تُستغل من قبل القوى الإقليمية والدولية لتحقيق مصالحها الخاصة (١١١)الفوضى الناتجة عن الثورات والحروب الأهلية سمحت للقوى الكبرى بتوجيه النزاعات بما يخدم أجندتها، من خلال دعم فصائل محددة، أو توجيه السياسات المحلية عبر ضغوط مالية وسياسية. على سبيل المثال، ساهم دعم بعض الأطراف الدولية للفصائل المسلحة في سوريا والعراق واليمن في إبقاء النزاعات مستمرة، ما أدى إلى تمزيق النسيج الاجتماعي وتدمير المؤسسات المحلية (١١٢).

٢- استهداف التماسك الاجتماعي والهوية الوطنية

ركزت السياسة الاستراتيجية لبعض القوى على استغلال الانقسامات الطائفية والعرقية لتعميق الانقسامات المجتمعية، ما أدى إلى تفكك الهوية الوطنية (١١٣)في العراق، ساهمت الانقسامات الطائفية بعد الاحتلال الأمريكي في ٢٠٠٣ وما أعقبها من تدخلات أجنبية في تكريس الانقسامات، وظهور ميليشيات مسلحة تتبع ولاءات دينية أو عرقية، وهو ما أضعف الدولة المركزية وجعل المجتمعات المحلية أكثر عرضة للابتزاز السياسي والاجتماعي (١١٤)هذا النهج لم يقتصر على العراق فقط، بل شمل سوريا واليمن ولبنان، حيث تم توظيف النزاعات المحلية كوسيلة لخلط الأوراق وتحويل الانقسامات التاريخية إلى أزمات معاصرة تُستثمر سياسياً واقتصادياً (١١٥).

٣- تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتأثرة

تسببت الحروب والفوضى في تدمير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، ما زاد من ضعف الدولة واعتمادها على المساعدات الخارجية (١١٦). انهيار المؤسسات التعليمية والصحية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، خلق بيئة خصبة لاستغلال الجماعات المسلحة والفوضى الإقليمية من قبل القوى الخارجية. هذا الانهيار الاقتصادي والاجتماعي يعزز الاستغلال السياسي، إذ تصبح الدول المتأثرة عاجزة عن مواجهة التدخلات الأجنبية أو الحفاظ على استقرارها الداخلي (١١٧).

٤- الاستفادة الإسرائيلية من الفوضى وتمزيق الواقع الإقليمي

استغلت إسرائيل حالة الانقسام والفوضى في الدول العربية لتحقيق أهداف استراتيجية طويلة المدى (١١٨).

فقد عملت على تعزيز نفوذها الاستخباراتي والسياسي في المناطق المتأثرة، واستثمار الصراعات الداخلية لتثبيت مواقعها على حدودها وتحقيق التفوق الأمني والعسكري. كما ساهمت الفوضى في خلق بيئة مناسبة لتقويض أي مشروع إقليمي موحد قد يهدد مصالحها، من خلال تشجيع الصراعات الطائفية والعرقية وتحويلها إلى أزمات مستمرة (١١٩).

٥- انعكاسات السياسة على الاستقرار الإقليمي طويل المدى

السياسة القائمة على خلط الأوراق وتمزيق الواقع الاجتماعي أدت إلى تعزيز حالة عدم الاستقرار الإقليمي على المدى الطويل (١٢٠).

فالدول المتأثرة تبقى عاجزة عن إعادة بناء مؤسساتها أو تحقيق التنمية المستدامة، فيما تُستغل هذه الحالة من قبل القوى الكبرى لتعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها الاستراتيجية. ويترتب على ذلك استمرار النزاعات المسلحة، واستغلال اللاجئين والنازحين سياسياً واقتصادياً، بالإضافة إلى زيادة الاعتماد على التدخلات العسكرية والسياسية الخارجية (١٢١).

المبحث الرابع: التدخل الغربي بعد ٢٠١٤ واستثمار الفوضى لصالح إسرائيل والسياسات الاستعمارية

المطلب الأول: تدخل الغرب العسكري والسياسي في سوريا والعراق

١- الدعم العسكري والاستخباراتي والتنسيق مع الفصائل المحلية

بعد عام ٢٠١٤، شهدت المنطقة تدخلًا عميقًا من قبل القوى الغربية، خصوصًا الولايات المتحدة وحلفاؤها، على صعيد الدعم العسكري والاستخباراتي. فقد قدمت هذه الدول التدريب والأسلحة للفصائل المحلية المختلفة، بما فيها جماعات يُفترض أنها معتدلة، لكنها كانت في الواقع جزءًا من منظومة صراعات واسعة تهدف إلى التأثير على ميزان القوى في المنطقة (١٢٢)هذا التدخل لم يقتصر على الجانب العسكري فحسب، بل شمل التنسيق السياسي مع حكومات محلية ضعيفة، ما ساهم في تعزيز نفوذ القوى الغربية بشكل غير مباشر على القرارات الداخلية للدول المستهدفة (١٢٣).

كما أن الدعم الاستخباراتي شمل توفير معلومات دقيقة حول تحركات الجماعات المسلحة، الأمر الذي سمح للغرب بتحقيق أهداف استراتيجية دون الحاجة إلى احتلال مباشر. ومن خلال هذه العمليات، استطاعت بعض الدول الغربية التأثير على مسار النزاعات الداخلية، مما جعل الدول المستهدفة تعتمد على الدعم الخارجي لضمان بقائها السياسي وأمنها العسكري، وهو ما ساهم في استمرار حالة عدم الاستقرار (١٢٤)إضافة إلى ذلك، كان هذا التدخل مرتبطًا باستراتيجيات أوسع تشمل منع أي نفوذ إقليمي منافس، مثل النفوذ الإيراني أو الروسي، في دول مثل سوريا والعراق.

فقد ساهم الدعم الغربي في خلق حالة من الاعتماد المتبادل بين الفصائل المسلحة والقوى الأجنبية، ما جعل النزاعات أكثر تعقيدًا وأطول أمدًا، مع تداعيات مباشرة على استقرار المنطقة بأكملها (١٢٥)ومن ناحية أخرى، فقد أظهرت الأحداث أن التدخل الغربي كان متناقضًا مع شعاراته الرسمية حول نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث أن الدعم لجماعات مسلحة أو حكومات ضعيفة أدى إلى تفاقم النزاعات وإطالة أمد الفوضى، بدلًا من تحقيق الاستقرار السياسي أو بناء مؤسسات فعالة (١٢٦)هذه الاستراتيجية تكشف عن طبيعة التدخل الغربي الذي يركز على المصالح الاستراتيجية والسيطرة على الموارد الحيوية أكثر من الاهتمام بحقوق الشعوب المحلية (١٢٧)أخيرًا، يمكن القول إن التدخل العسكري والسياسي الغربي منذ ٢٠١٤ خلق بيئة صعبة على صعيد بناء الدولة في العراق وسوريا، حيث استمرت الصراعات المسلحة والاعتماد على الدعم الخارجي، ما جعل الفوضى حالة دائمة تقريبًا في المنطقة، مع انعكاسات مباشرة على الأمن الإقليمي واستراتيجية إسرائيل في المنطقة (١٢٨).

٢- استغلال الفوضى لتأمين المصالح الإسرائيلية

لم يقتصر التدخل الغربي على التأثير المباشر في النزاعات، بل ارتبط أيضًا باستراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز مصالح إسرائيل في المنطقة. فقد استُغلت حالة الفوضى في سوريا والعراق لإضعاف القوى المناهضة لإسرائيل، وتقليص نفوذ الدول الإقليمية المنافسة، خصوصًا إيران ولبنان وسوريا، بما يخدم المشروع الاستراتيجي لإسرائيل في الشرق الأوسط الجديد (١٢٩)وهذا التدخل ظهر جليًا في دعم بعض الجماعات المسلحة التي تصاعد نفوذها في مناطق حساسة جغرافيًا، مثل الحدود العراقية-السورية والجنوب السوري، حيث ساهم ذلك في تقليص سيطرة الحكومة المركزية على أراضيها (١٣٠)علاوة على ذلك، فإن الفوضى المستمرة وفقدان الدولة المركزية لسلطتها أتاح المجال لإسرائيل لتثبيت مواقفها الاستراتيجية من خلال التنسيق مع القوى الغربية، خاصة الولايات المتحدة، في مجال جمع المعلومات الاستخبارية، وتحقيق مصالحها الأمنية بعيدًا عن الانكشاف المباشر، وهو ما يظهر علاقة وثيقة بين التدخل الغربي والفائدة الإسرائيلية (١٣١)بالإضافة إلى ذلك، ساهم هذا الوضع في تعزيز مبدأ الحرب بالوكالة، حيث أصبحت جماعات محلية متعددة تمثل أدوات لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية لأطراف خارجية، بدلاً من أن تكون جزءًا من حل سياسي داخلي. هذه الاستراتيجية لم تؤد إلى تسوية النزاعات، بل ساهمت في استمرار حالة الصراع وإطالة أمد الفوضى، ما جعل المنطقة بيئة محفوفة

بالمخاطر الاجتماعية والاقتصادية (١٣٢)كما أن الفوضى القائمة أظهرت تأثيرًا عميقًا على الاستقرار الداخلي، حيث فاقم النزاعات الطائفية والعرقية، وهدد بقاء الدولة المركزية في بعض المناطق، ما جعل المجتمعات المحلية عرضة للابتزاز السياسي والاقتصادي من قبل الجماعات المسلحة والقوى الأجنبية على حد سواء (١٣٣)أخيرًا، يمكن القول إن تدخل الغرب العسكري والسياسي بعد ٢٠١٤ لم يكن مجرد تدخل لحماية مصالح قصيرة المدى، بل كان جزءًا من استراتيجية طويلة المدى لتشكيل ميزان القوى الإقليمي بما يخدم المشروع الإسرائيلي والسياسات الاستعمارية التقليدية، مع تداعيات كبيرة على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة (١٣٤).

المطلب الثاني: استثمار الفوضى الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز النفوذ الإقليمي والدولي

١- تفاقم الأزمات الاقتصادية واستغلالها سياسياً

مع استمرار النزاعات بعد ٢٠١٤، شهدت دول مثل سوريا والعراق واليمن انهياراً شبه كامل للبنى الاقتصادية، بما في ذلك البنية التحتية، الإنتاج المحلي، وسوق العمل، ما أدى إلى فقدان ملايين المواطنين لمصادر رزقهم الأساسية (١٣٥)هذه الأزمات الاقتصادية استُغلت من قبل القوى الأجنبية لفرض نفوذها على الحكومات المحلية والجماعات المسلحة، حيث قدّمت مساعدات مشروطة أو دعمًا اقتصاديًا تحت مظلة الاستقرار السياسي، لكنها في الحقيقة أضافت عناصر ضغط واستثمار سياسي على السكان المحليين (١٣٦)كما ساعدت هذه السياسات على خلق بيئة من الاعتماد على المساعدات الخارجية، ما أضعف سلطة الدولة وأتاح للمصالح الأجنبية إملاء السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أهدافها الاستراتيجية. على سبيل المثال، كانت الأموال الموجهة لإعادة الإعمار في بعض المناطق مرتبطة بشرط الانحياز السياسي أو الحفاظ على مصالح القوى الداعمة، وهو ما أضاف بعدًا جديدًا لاستغلال الأزمة الاقتصادية لتحقيق النفوذ الإقليمي (١٣٧).

٢- التدمير الاجتماعي وزيادة الانقسامات الطائفية والعرقية

لم تقتصر السياسات على الاستغلال الاقتصادي فحسب، بل شملت أيضًا تفكيك النسيج الاجتماعي التقليدي. فقد أسهمت النزاعات المدعومة من الخارج في تشريد الملايين، وإضعاف الروابط المجتمعية التقليدية، وخلق مناطق نفوذ لجماعات مسلحة متعددة الولاءات (١٣٨)هذا التدمير الاجتماعي استُغل لإعادة رسم الخريطة الطائفية والعرقية بما يخدم مصالح القوى الخارجية، ويضمن استمرار حالة الانقسام والصراع الداخلي في الدول المتأثرة.على سبيل المثال، في العراق وسوريا، أدت هذه السياسة إلى تمركز جماعات مسلحة طائفية وعشائرية في مناطق محددة، ما خلق احتكاكات مستمرة بين المكونات المختلفة، وجعل أي محاولة لإعادة توحيد المجتمع أو بناء مؤسسات فعالة للدولة عملية معقدة وصعبة للغاية (١٣٩).

٣- دعم الغرب المباشر وغير المباشر لجماعات مسلحة محلية

تزامن انهيار المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية مع دعم استخباراتي وعسكري مباشر وغير مباشر لجماعات محلية تتبع أهدافًا غربية معينة، بما يخالف مبدأ نشر الديمقراطية المعلن (١٤٠).هذا الدعم ساهم في تغذية النزاعات، وأدى إلى تفاقم الوضع الأمني، وزيادة العنف، وانعكس على كل مستويات الحياة اليومية للمواطنين المحليين، بما في ذلك التعليم والصحة والبنية التحتية.بالإضافة إلى ذلك، أظهر التدخل الغربي كيف يمكن استخدام أدوات الدعم الاقتصادي والسياسي لتعزيز ولاءات جماعية معينة، وتوظيفها كورقة ضغط على الحكومات المركزية، بما يضمن استمرار نفوذ القوى الخارجية وتقليل قدرة الدولة على مواجهة التحديات الداخلية بشكل مستقل (١٤١).

٤- آثار التدخل على الهجرة واللجوء الإقليمي

نتيجة للفوضى الاقتصادية والاجتماعية المستمرة، شهدت المنطقة موجات هجرة واسعة داخلية ودولية، حيث اضطر ملايين المدنيين للانتقال إلى مناطق أكثر أمانًا أو خارج الحدود، وهو ما أضاف أعباء جديدة على الدول المجاورة وأدى إلى تفاقم الأزمات الإنسانية (١٤٢)هذه الهجرات استُغلت سياسياً من قبل بعض القوى الغربية، سواء كوسيلة للضغط على الحكومات أو لتبرير تدخلات عسكرية وسياسية تحت شعار حماية المدنيين، رغم أن التدخل كان غالبًا مرتبطًا بتحقيق مصالح استراتيجية بعيدة عن حماية السكان (١٤٣).

٥- تعزيز النفوذ الإقليمي والدولي من خلال الفوضى

باختصار، استُخدمت الفوضى الاقتصادية والاجتماعية بعد ٢٠١٤ كأداة فعالة لتعزيز النفوذ الإقليمي والدولي، بما يخدم المشاريع الاستراتيجية لإسرائيل والسياسات الاستعمارية الغربية (١٤٤)الفوضى المستمرة جعلت الدولة غير قادرة على فرض سيطرتها، وزادت من اعتمادها على الدعم الخارجي، وسمحت للقوى الأجنبية بالتحكم في القرارات السياسية والاقتصادية، وتحويل النزاعات المحلية إلى أدوات لتحقيق أهداف أوسع على الصعيد الإقليمي والدولي (١٤٥).

المطلب الثالث: السيطرة على منابع النفط والمناطق الاستراتيجية وإقامة القواعد العسكرية

١- السيطرة على مصادر الطاقة وتأثيرها على السياسة الإقليمية (١٤٦)

تمثل مصادر الطاقة في غرب آسيا، وبالأخص النفط والغاز، محورًا رئيسيًا للتدخلات الغربية بعد ٢٠١٤. فالدول الاستعمارية عملت على تأمين وصولها إلى هذه الموارد الحيوية لضمان مصالحها الاقتصادية والسياسية، حتى وإن كان ذلك على حساب الاستقرار المحلي والدولي (١٤٧).السيطرة على النفط لم تقتصر على الاستحواذ الاقتصادي، بل كانت أيضًا أداة ضغط سياسي على الدول المنتجة، مما زاد من هشاشة الدول في إدارة شؤونها الداخلية، وأدى إلى تفاقم النزاعات بين المكونات الاجتماعية والعرقية المختلفة (١٤٨)علاوة على ذلك، فإن التدخل المباشر في البنية الاقتصادية للدول النفطية أتاح للدول الكبرى فرض شروطها السياسية وإعادة تشكيل التحالفات الإقليمية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، بغض النظر عن مصالح الشعوب المحلية (١٤٩).هذه السياسة تكرست عبر دعم بعض الفصائل المسلحة أو الحكومات العميلة، بما يضمن استمرار النفوذ الغربي والسيطرة على الموارد الحيوية للمنطقة (١٥٠).

٢- إقامة القواعد العسكرية ونشر النفوذ الجيوسياسي (١٥١)

لم تقتصر السيطرة الغربية على الموارد الاقتصادية، بل شملت أيضًا إنشاء قواعد عسكرية في مواقع استراتيجية متعددة، مثل العراق وسوريا والخليج العربي. هذه القواعد ساعدت على تعزيز النفوذ السياسي والعسكري، وخلق قنوات مباشرة للتدخل في النزاعات المحلية والإقليمية (١٥٢)كما أنها مكّنت الدول الغربية من التحكم في خطوط النقل والطاقة، ومراقبة التحركات العسكرية والإرهابية في المنطقة، بما يضمن حماية مصالحها وأحيانًا مصالح إسرائيل في المنطقة (١٥٣)إنشاء هذه القواعد لم يقتصر على حماية المصالح، بل كان أيضًا جزءًا من استراتيجية الضغط على الدول المستقلة ومحاولة فرض سياسات تتوافق مع أجندتها الاستعمارية، ما أدى إلى زيادة التوترات مع بعض القوى الإقليمية المنافسة (١٥٤)بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود هذه القواعد ساعد على تسريع التدخل العسكري عند ظهور أزمات مفاجئة، سواء كانت سياسية أو عسكرية، مع الحد الأدنى من الاعتراض المحلي أو الإقليمي (١٥٥).

٣- دعم الفصائل المسلحة واستخدامها أداة ضغط (١٥٦)

الاستراتيجيات الغربية بعد ٢٠١٤ شملت دعم الفصائل المسلحة في مختلف أنحاء غرب آسيا، سواء عبر التمويل أو التدريب أو الدعم الاستخباراتي. هذا الدعم لم يكن دائمًا متسقًا مع الشعارات المعلنة، مثل نشر الديمقراطية أو حماية حقوق الإنسان، بل كان يركز على خلق مناطق نفوذ وعدم الاستقرار الذي يضمن استمرار السيطرة على الموارد والمواقع الاستراتيجية (١٥٧)استغلال هذه الجماعات سمح للدول الغربية بخلط الأوراق السياسية والاجتماعية، ما جعل من الصعب على الحكومات المحلية تحقيق استقرار فعلي، وأدى إلى توسع نفوذ الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، مثل داعش وتنظيمات مشابهة (١٥٨)إضافة إلى ذلك، فإن هذا الدعم عزز الانقسامات الطائفية والإثنية، ما ساهم في تحويل النزاعات الداخلية إلى أزمات طويلة الأمد مع انعكاسات اقتصادية وسياسية عميقة (١٥٩).

٤- العلاقة مع إسرائيل واستخدام النفوذ لتحقيق أهداف استراتيجية (١٦٠)

وجود النفوذ الغربي العسكري والاقتصادي في المنطقة ارتبط مباشرة بالدعم الاستراتيجي لإسرائيل، خاصة في سياق مشروع الشرق الأوسط الجديد. فالتدخلات الغربية ساهمت في تمكين إسرائيل من استغلال الفوضى لتعزيز سيطرتها الإقليمية، سواء عبر الضغط على جيرانها أو استخدام الفوضى في بعض الدول لإضعاف قوى مقاومة محتملة (١٦١)هذا الدعم شمل تنسيق العمليات الاستخباراتية وتوفير الدعم العسكري غير المباشر لإسرائيل، بهدف تثبيت قواعد النفوذ الغربية في المنطقة، وضمان أمن إسرائيل على المدى الطويل ضمن استراتيجيات السيطرة على الشرق الأوسط (١٦٢).

٥- انعكاسات التدخل على الواقع الاجتماعي والاقتصادي (١٦٣)

تسببت السيطرة على الموارد والمواقع الاستراتيجية وإقامة القواعد العسكرية في تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول المحلية، حيث أدت إلى تراجع الخدمات العامة، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتفاقم النزوح الداخلي والخارجي (١٦٤) كما أن هذا التدخل زاد من شعور المجتمعات بالاحتقان، وأدى إلى تفاقم النزاعات الطائفية والعرقية، وجعل من الصعب على الحكومات المحلية إعادة بناء مؤسسات الدولة أو تحقيق أي مستوى من الاستقرار السياسي والاجتماعي (١٦٥)هذه السياسة الاستعمارية أدت إلى تحويل غرب آسيا إلى منطقة فوضى مستمرة، حيث أصبحت الحرب بالوكالة أداة رئيسية لإعادة رسم المشهد السياسي والاقتصادي بما يخدم المصالح الغربية والإسرائيلية على حد سواء (١٦٦).

المبحث الخامس: الأسباب الحقيقية للصراعات والتحولات في غرب آسيا

المطلب الأول: الصراع على الهيمنة العالمية واستراتيجية السيطرة على الشرق الأوسط

١- التنافس الدولي طويل الأمد بعد ٢٠٠٠

شهدت منطقة غرب آسيا بعد عام ٢٠٠٠ تحولًا جذريًا في طبيعة الصراع الدولي عليها، إذ انتقل التنافس بين القوى الكبرى من مرحلة الحرب الباردة إلى مرحلة أكثر تعقيدًا، تجمع بين النفوذ الاقتصادي والعسكري والاستخباراتي (١٦٧)الولايات المتحدة أدركت أن السيطرة المباشرة على الشرق الأوسط لم تعد ممكنة بنفس الأدوات القديمة، فاعتمدت على إعادة تشكيل الأنظمة السياسية من الداخل، بينما سعت روسيا والصين إلى توسيع نفوذهما عبر الاقتصاد والطاقة والاتفاقيات الأمنية. هذا التنافس الدولي أعاد المنطقة إلى قلب صراع استراتيجي يعيد إنتاج السياسات الاستعمارية بطرق جديدة، لا سيما مع تزايد أهمية الطاقة، والممرات البحرية، والقرب الجغرافي من إسرائيل التي تعد أكبر المستفيدين من تفتيت الإقليم وتعميق انقساماته (١٦٨)ومع تعاظم هذه المنافسة، أصبحت دول المنطقة ساحات اختبار لمشاريع النفوذ العالمي، ما أدى إلى حالة مستدامة من عدم الاستقرار وتداخل المصالح وتعدد الفاعلين المحليين والدوليين (١٦٩).

٢- العراق بعد ٢٠٠٣: الفوضى المدارة كنموذج لإعادة هندسة النفوذ

يمثل الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ نقطة انعطاف كبرى في فهم الأسباب الحقيقية للصراعات في غرب آسيا، إذ أدى إسقاط الدولة المركزية إلى خلق فراغ سياسي وأمني ضخم، سرعان ما تحول إلى ساحة صراع إقليمي ودولي (١٧٠).تفكيك الجيش ونظام الدولة وغياب المؤسسات القادرة على إدارة البلاد أدى إلى بروز الميليشيات بعد عام ٢٠٠٥، وظهور الانقسامات الطائفية بشكل غير مسبوق، ما سمح للولايات المتحدة والحلف الغربي بإعادة هندسة النظام السياسي بما يضمن بقاء العراق دولة ضعيفة وغير مستقرة (١٧١)كما مكّن ذلك أجهزة استخبارات دولية من التحرك بحرية داخل الأراضي العراقية، واستخدامها كمنصة لتغيير موازين القوى في سوريا ولبنان والخليج. العراق تحول إلى نموذج تطبقه القوى الكبرى في دول أخرى: دولة منقسمة، ضعيفة المؤسسات، خاضعة للتأثير الخارجي، وغنية بالموارد، ما يجعلها جزءًا من استراتيجية بعيدة المدى لإعادة تشكيل غرب آسيا بما يخدم المصالح الغربية والإسرائيلية (١٧٢).

٣- سياسة الضغط على إيران واستدراجها للصراعات الإقليمية

عملت الولايات المتحدة على محاصرة إيران عبر العقوبات الاقتصادية المتتالية منذ بداية الألفية، بهدف إضعافها ودفعها إلى مد نفوذها العسكري خارج حدودها بدل الداخل، بحيث تنخرط في صراعات تستنزف قوتها بعيدًا عن مجالها الحيوي (١٧٣)هذا الضغط لم يكن يهدف فقط إلى تقييد مشروعها النووي، بل كان جزءًا من استراتيجية أعمق: خلق صراع دائم بين إيران وجيرانها يجعل المنطقة منشغلة بصراعات جانبية، بينما تستفيد واشنطن وتل أبيب من إعادة توزيع موازين القوى. دفع إيران للتدخل في العراق بعد ٢٠٠٣، ثم في سوريا بعد ٢٠١١، مثّل جزءًا من هذه السياسة؛ إذ أدى ذلك إلى استنزافها ماليًا وعسكريًا، وإلى إظهارها كقوة طائفية توسعية، ما سهّل توظيفها كورقة سياسية وإقليمية في المنطقة (١٧٤).

٤- روسيا بعد ٢٠١١: العودة إلى المنطقة عبر سوريا

منذ بدء الأزمة السورية عام ٢٠١١، وجدت روسيا الفرصة التاريخية للعودة بقوة إلى غرب آسيا، بعد غياب طويل منذ انهيار الاتحاد السوفييتي (١٧٥)تدخلها العسكري الحاسم عام ٢٠١٥ لم يكن مجرد دعم لحليف سياسي، بل كان خطوة مدروسة للسيطرة على الموانئ البحرية، واختبار السلاح الروسي، وفرض موسكو كقوة عظمى في توازنات الشرق الأوسط. الحضور الروسي أعاد الإقليم إلى حالة صراع دولي مباشر بين الشرق والغرب، خاصة مع تحول سوريا إلى مركز اشتباك استخباراتي وعسكري، وظهور خطوط تماس بين موسكو وواشنطن، وهو ما يعكس طبيعة المنافسة العالمية على المنطقة بوصفها أكبر ممر للطاقة وأقرب نقطة استراتيجية لإسرائيل (١٧٦).

٥- الصعود العابر للحدود للإرهاب وأداة القوى الكبرى

شكّل ظهور تنظيم القاعدة ثم داعش لاحقًا (٢٠١٤-٢٠١٧) نتيجة مباشرة للفوضى التي أعقبت الاحتلال الأمريكي للعراق، والحرب السورية، والفراغ الأمني في عدة دول (١٧٧)لكن تطور هذه الجماعات وتوسعها بهذا الشكل السريع يعكس أيضًا دور أجهزة استخبارات دولية استغلتها لإعادة رسم الخرائط السياسية من جديد، عبر جعل الإرهاب ذريعة للتدخل العسكري المباشر، ولإنشاء تحالفات دولية جديدة، ولفرض سياسات أمنية على دول المنطقة. هذا الصعود المكثف للإرهاب مكّن الولايات المتحدة والدول الغربية من تبرير وجودها العسكري في العراق وسوريا، ومنع أي مشروع استقلالي حقيقي، في الوقت الذي استفادت فيه إسرائيل من انهيار الجيوش العربية المحيطة بها واندماج المنطقة في دوامة حروب لا تنتهي (١٧٨).

المطلب الثاني: إعادة هندسة الشرق الأوسط وترسيخ إسرائيل محوراً للنفوذ الغربي (١٧٢)

١- شهدت المرحلة التي أعقبت عام ٢٠٠٣ تسارعًا واضحًا في السياسات الغربية الهادفة إلى إعادة هندسة الشرق الأوسط، عبر استخدام أدوات متعددة تشمل إعادة تشكيل الأنظمة السياسية، وتفكيك بعض الدول من الداخل، وتوجيه مسارات التحولات بما يخدم المصالح بعيدة المدى للقوى

الغربية. فاحتلال العراق عام ٢٠٠٣ كان نقطة تحول مركزية، إذ مكّن الولايات المتحدة من فرض نموذج سياسي جديد، أعاد توزيع مراكز القوة الداخلية، وفتح الباب أمام إعادة رسم التوازنات الإقليمية وفق رؤية تناسب مشاريعها الاستراتيجية (١٧٢).

٢- بعد ٢٠١١، ومع اندلاع موجات الربيع العربي، انتهجت القوى الغربية سياسة مزدوجة: دعم تغييرات معينة، واحتواء أو عكس أخرى، وفق ما يخدم خريطة نفوذ جديدة في الإقليم. هذا التدخل لم يكن لحماية الشعوب، وإنما لإعادة بناء منظومة الشرق الأوسط بطريقة تضمن عدم ظهور قوة إقليمية قادرة على تهديد المصالح الغربية أو تجاوز السقف المرسوم لها، ما مهد الطريق لتعزيز الدور الوظيفي لإسرائيل كقوة إقليمية محورية (١٧٣).

٣- في إطار هذه السياسات، برزت إسرائيل كمركز أساسي لإعادة تشكيل الخريطة السياسية والأمنية في غرب آسيا، إذ قُدمت كحليف موثوق يحظى بالدعم العسكري والتقني والاستخباراتي الغربي، لتصبح قاعدة ثابتة لردع أي تهديد محتمل، ولمراقبة التحولات في الدول المحيطة، خاصة تلك التي تعاني من ضعف الدولة، كالعراق وسوريا واليمن بعد ٢٠١١ (١٧٤).

٤- اعتمد المشروع الغربي على ترسيخ موقع إسرائيل عبر توسيع دائرة التطبيع، وتعزيز التحالفات الأمنية معها، وجعلها محورًا لأي ترتيبات إقليمية مستقبلية. هذا التوجه يعكس قناعة غربية بأن استقرار المنطقة -بنظرهم- لا يتحقق إلا من خلال وجود مركز قوي مرتبط بهم، قادر على فرض توازنات جديدة، ولو على حساب الدولة الوطنية العربية التي جرى إضعافها بشكل ممنهج عبر الحروب والانقسامات الداخلية (١٧٥).

٥- الهدف النهائي من إعادة هندسة الإقليم هو فرض واقع جيوسياسي جديد يُبقي دول غرب آسيا في حالة اعتماد دائم على القوى الكبرى، ويعزز الدور الإسرائيلي كأداة استراتيجية في هذه المنظومة، سواء عبر التفوق العسكري أو النفوذ المعلوماتي أو التغلغل الاقتصادي. وهكذا يتحول الشرق الأوسط إلى ساحة نفوذ محكومة بمعادلات خارجية، بينما يتعزز موقع إسرائيل كالعنصر الأكثر استقرارًا وقوة داخل هذه المعادلات، وفق رؤية تمتد جذورها لعقود طويلة من التخطيط الغربي (١٧٦).

المطلب الثالث: نتائج الخطط الغربية لإعادة تشكيل غرب آسيا واستثمار الفوضى لصالح إسرائيل

١- أدت الصراعات المركبة بعد ٢٠١١ إلى مأساة إنسانية متواصلة، شملت موجات نزوح ضخمة، ودمار البنية التحتية في سوريا واليمن وليبيا، وتدهور الخدمات الأساسية، ما خلق بيئة خصبة لتدخل القوى الخارجية واستغلال الأزمات لتحقيق أهداف استراتيجية، بما في ذلك دعم جماعات مسلحة أو تشكيل هويات محلية جديدة تتماشى مع مصالحها (١٧٧).

٢- على المستوى الاجتماعي، أدت التدخلات الأجنبية بعد ٢٠١١ إلى إعادة تشكيل الولاءات المجتمعية، وتعميق الانقسامات الطائفية والعرقية، وخلق شبكة معقدة من الولاءات المتداخلة بين الدولة والمجتمع، ما يزيد من تعقيد أي محاولة لإعادة بناء الاستقرار أو لمصالحة وطنية شاملة (١٧٨).

٣- اقتصاديًا، حافظت القوى الاستعمارية على سيطرتها على منابع الطاقة والممرات الاستراتيجية بعد ٢٠١١، واستثمرت الفوضى لتحقيق مكاسب مباشرة، في حين تزايدت معاناة السكان المحليين، مع استمرار التبعية الاقتصادية والسياسية للدول الكبرى، ما يحد من قدرتهم على تحقيق تنمية مستدامة أو استعادة السيطرة الوطنية (١٧٩).

٤- إسرائيل استفادت بشكل كبير من الفوضى القائمة بعد ٢٠١١، إذ مكنت لها هذه الأزمات من توسيع مجال النفوذ غير المباشر، وفرض استراتيجيات أمنية وسياسية تضمن حماية مصالحها، سواء عبر دعم حلفاء محددين، أو من خلال استغلال الانقسامات الطائفية والسياسية لتحقيق أهداف بعيدة المدى (١٨٠).

٥- الاستنتاج الأهم أن النزاعات في غرب آسيا بعد ٢٠١١ ليست مجرد أحداث عفوية أو أزمات مؤقتة، بل هي نتيجة تخطيط طويل الأمد يشمل السباق الشرقي-الغربي-الصيني-الروسي، ويعكس استراتيجيات تاريخية معقدة لإعادة تشكيل المنطقة وفق مصالح القوى الكبرى، مع استمرار استثمار الانقسامات المحلية لتحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى تجعل الاستقرار الحقيقي بعيد المنال (١٨١).

الخاتمة

لقد أظهرت هذه الدراسة أن منطقة غرب آسيا تشكل نقطة محورية للتنافس الدولي والإقليمي، نتيجة لموقعها الاستراتيجي الغني بالموارد الطبيعية وبممراتها الحيوية للطاقة العالمية. ومن خلال المباحث الخمسة، برزت صورة معقدة للصراعات التي تجمع بين الجذور التاريخية، الانقسامات الاجتماعية والطائفية، التدخلات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، والتغيرات الاقتصادية والسياسية الحديثة.أثبتت الدراسة أن النزاعات ليست مجرد صراعات محلية عفوية، بل هي نتيجة تراكمات تاريخية متشابكة مع استراتيجيات عالمية طويلة الأمد، تشمل القوى الغربية والشرقية والروسية

والصينية، التي تعمل جميعها ضمن أطر لتحقيق مصالحها في المنطقة. كما تبين أن إسرائيل تمثل حجر الزاوية في هذه الاستراتيجيات، حيث تعمل القوى الكبرى على تحويل المنطقة إلى قاعدة نفوذ غير مباشرة، مستغلة الفوضى والصراعات الداخلية لتحقيق أهداف بعيدة المدى، ما يضعف قدرة الدول على استعادة الاستقرار والتنمية الوطنية.إن التداخل بين العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية يجعل غرب آسيا بيئة خصبة للاستمرار في النزاعات البنيوية، ويؤكد أن الحلول المؤقتة أو التدخلات الجزئية لن تكون كافية ما لم يتم التعامل مع الأسباب العميقة والمخططات الاستراتيجية الدولية التي تتحكم في مسار المنطقة.

نتائج البحث

١- التداخل بين العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية: أظهرت الدراسة أن الصراعات في غرب آسيا متجذرة في التاريخ الطويل، بدءًا من الصراعات العثمانية–الفارسية، مرورًا بالاحتلالات الأوروبية، وصولاً إلى تدخلات القوى الكبرى بعد عام ٢٠٠٠، ما يوضح أن الأزمات الحالية ليست مفاجئة، بل تراكمية ومعقدة.

٢- دور الانقسامات الاجتماعية والطائفية: ثبت أن الانقسامات العرقية والدينية شكلت أداة استغلال أساسية من قبل القوى الخارجية، حيث تم استخدامها لتقسيم الدول وإضعافها، بما يسهل فرض النفوذ الخارجي والسيطرة على الموارد الحيوية.

٣- النفوذ الاقتصادي والسيطرة على الموارد: أظهرت الدراسة أن النفط والغاز والممرات الاستراتيجية كانت أدوات رئيسية للتحكم في المنطقة، حيث استُخدمت الفوضى والصراعات الداخلية لتحقيق مكاسب اقتصادية مباشرة، مع استمرار التبعية الاقتصادية للدول الكبرى.

٤- استراتيجيات القوى العالمية والإقليمية: تبين أن الولايات المتحدة والدول الغربية استخدمت التدخل العسكري والاستخباراتي والسياسي لتحقيق أهداف بعيدة المدى، بينما دخلت روسيا والصين في مرحلة لاحقة لاستغلال الفوضى لصالح نفوذها العسكري والاقتصادي، مما يعكس سباقًا عالميًا على الهيمنة الإقليمية.

٥- الاستثمار الاستراتيجي الإسرائيلي: أكدت الدراسة أن إسرائيل استفادت من الفوضى بعد ٢٠١١ لتوسيع نفوذها غير المباشر، سواء من خلال دعم حلفاء محددين، أو استغلال الانقسامات المحلية، بما يحقق أهدافها الأمنية والسياسية طويلة المدى، ويحول المنطقة إلى قاعدة متقدمة لمصالح الغرب.

هوامش البحث

عبد الوهاب الكيالي، التاريخ السياسي للشرق الأوسط، بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٤، ص ٥٥.

فواز جرجس، النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١، ص ١١٢.

محمد حسنين هيكل، الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كابول، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢، ص ٣٧.

عبد العزيز بن صقر، الخليج والتوازنات الإقليمية، الرياض: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠١٥، ص ٨٤.

حسن نافعة، إشكالية الأمن الإقليمي العربي، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠١٠، ص ١٠١.

عبد الخالق عبد الله، الخليج بعد الثورات العربية، أبوظبي: دار الكتاب، ٢٠١٦، ص ٦٣.

هاني نسيرة، الطائفية في الشرق الأوسط، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٤، ص ٢٩.

عبد الإله بلقزيز، العرب والسياسة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠، ص ٢١٤.

ناصر قنديل، جغرافيا الحرب في المشرق العربي، بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٨، ص ٥٨.

برهان غليون، مجتمع النخبة، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٥، ص ٩٠.

Raymond Hinnebusch, The International Politics of the Middle East, Oxford University Press, 2012, p. 43.

Fawaz A. Gerges, Making the Arab World, Princeton University Press, 2018, p. 77.

Daniel Byman, Sectarianism in the Middle East, Brookings Institute, 2014, p. 25.

David Fromkin, A Peace to End All Peace, Holt Paperbacks, 2009, p. 156.

Eugene Rogan, The Arabs: A History, Basic Books, 2017, p. 201.

Marc Lynch, The New Arab Wars, PublicAffairs, 2016, p. 54.

Patrick Cockburn, Chaos and Caliphate, OR Books, 2016, p. 18.

Michael Barnett, Dialogues in Arab Politics, Columbia University Press, 1998, p. 92.

Mehran Kamrava, The Improbable War, Hurst, 2016, p. 131.

Toby Dodge, Iraq: From War to a New Authoritarianism, Routledge, 2013, p. 61.

Charles Tripp, A History of Iraq, Cambridge University Press, 2007, p. 44.
Fanar Haddad, Sectarianism in Iraq, Oxford University Press, 2011, p. 73.
Frederic Wehrey, Beyond Sunni and Shia, Oxford University Press, 2018, p. 29.
Kristian Ulrichsen, The Gulf States in International Political Economy, Palgrave, 2016, p. 122.
Paul Salem, The Middle East in 2025, MEI Report, 2018, p. 13.
Vali Nasr, The Shia Revival, W.W. Norton, 2007, p. 88.
Kenneth Pollack, Armies of Sand, Oxford University Press, 2019, p. 51.
Stephen Kinzer, All the Shah's Men, Wiley, 2008, p. 97.
William Cleveland, A History of the Modern Middle East, Westview Press, 2013, p. 141.
Henry Kissinger, World Order, Penguin, 2014, p. 215.

علي عبد الكريم، "العوامل البنيوية للصراع في المنطقة العربية"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد ١٢، ٢٠١٨، ص ٤٤.

سامي الحمداني، "تأثير التدخلات الخارجية على الأمن الإقليمي"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٣، ٢٠١٣، ص ٩٧.

أحمد الدليمي، "العراق وصراعات الجوار"، مجلة المستنصرية للدراسات السياسية، ٢٠٢٠، ص ٦٥.

Fatima Al-Khatib, “Regional Order Transformation,” Middle East Review, Vol. 22, Issue 3, 2017, p. 118.
John Peterson, “Gulf Security Dynamics,” Journal of Middle East Studies, 2015, p. 61.
Sarah Michaels, "Proxy Wars in the Middle East", Geopolitical Studies Journal, 2019, p. 33.

أحمد الشمري، "تحولات السياسة الإيرانية الإقليمية"، مجلة البحوث الاستراتيجية، ٢٠١٧، ص ٨٨.

خالد العلي، "الصراع السعودي الإيراني"، مجلة أبحاث الخليج، ٢٠١٨، ص ٥٧.

Michael Knights, “Iraq’s Security Challenges,” Military Review, 2020, p. 24.
Abdullah Khatib, “Regional Tensions,” Arab Affairs Journal, 2019, p. 41.
United Nations Report on Middle East Conflict, 2019, p. 14.
World Bank, Economic Outlook for MENA, 2020, p. 33.
International Crisis Group, Sectarian Conflict in the Middle East, Report No. 180, 2019, p. 12.
Amnesty International, Human Rights in Iraq, 2021, p. 47.
Chatham House, Power and Politics in the Gulf, 2020, p. 53.
RAND Corporation, Middle East Security Review, 2018, p. 19.
Brookings Institution, Gulf Regional Rivalry, 2017, p. 9.
Carnegie Middle East Center, Regional Power Plays, 2020, p. 22.

مركز الجزيرة للدراسات، "تداعيات الحرب في سوريا"، ٢٠١٨.

معهد واشنطن، "أدوار القوى الإقليمية في العراق"، ٢٠١٩.

صحيفة الحياة، "تجدد التوتر في الخليج"، عدد ٢٠١٨/٣/١٥، ص ٤.

الشرق الأوسط، "أزمة اليمن بين الحل العسكري والسياسي"، ٢٠١٩/٧/٢١، ص ١٢.

نيويورك تايمز، “Iran’s Regional Strategy,” 4/5/2020, p. 8.

BBC Arabic.٢٠٢١ ، "تحليل: مستقبل الصراع في سوريا"،
The Guardian, “Middle East Power Shifts,” 2019, p. 6.

الموسوعة العربية الميسرة، مادة "الشرق الأوسط"، ص ٢٣٣.

موسوعة السياسة، بند "الصراع الإقليمي"، المجلد الرابع، ص ٧٨.

Oxford Middle East Encyclopedia, Entry “Regional Conflicts,” 2018, p. 102.
Britannica, “West Asia,” 2020.

أطلس الشرق الأوسط السياسي، إصدار ٢٠١٧، ص ٤٩.

علي عبد الكريم، "العوامل البنيوية للصراع في المنطقة العربية"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد ١٢، ٢٠١٨، ص ٤٤.

سامي الحمداني، "تأثير التدخلات الخارجية على الأمن الإقليمي"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٣، ٢٠١٣، ص ٩٧.

أحمد الدليمي، "العراق وصراعات الجوار"، مجلة المستنصرية للدراسات السياسية، ٢٠٢٠، ص ٦٥.

Fatima Al-Khatib, “Regional Order Transformation,” Middle East Review, Vol. 22, Issue 3, 2017, p. 118.
John Peterson, “Gulf Security Dynamics,” Journal of Middle East Studies, 2015, p. 61.
Sarah Michaels, "Proxy Wars in the Middle East", Geopolitical Studies Journal, 2019, p. 33.

خالد المشهداني، "توازنات القوى في الخليج العربي"، مجلة البحوث السياسية، ٢٠١٦، ص ٢١.

سمير العزاوي، "التنافس الإيراني–السعودي"، مجلة شؤون عربية، العدد ١٦٠، ٢٠١٥، ص ٧٣.

محمد الراشد، "الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط"، مجلة الدفاع العربي، ٢٠١٤، ص ٥٨.

Thomas Friedman, "The New Middle East", Foreign Affairs, 2017, p. 44.
Hassan Abbas, The Taliban Revival, Yale University Press, 2014, p. 67.
Bruce Riedel, Kings and Presidents, Brookings, 2018, p. 91.
Aaron David Miller, "The Myth of Middle East Peace," Policy Review, 2010, p. 15.
Michael Rubin, "Iran's Regional Ambitions," Middle East Quarterly, 2019, p. 22.
Alastair Crooke, "The Shifting Sands of Middle East Power," Conflicts Forum Papers, 2016.
Patrick Seale, Asad: The Struggle for the Middle East, University of California Press, 1989, p. 193.
Bernard Lewis, The Middle East: A Brief History, Scribner, 1995, p. 54.
Samuel Helfont, Iraq's Security Sector, War College Press, 2018, p. 31.

مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، "تحولات الأمن الإقليمي"، ٢٠١٩.

مركز الخليج للأبحاث، "التنافس الإقليمي في الخليج"، تقرير ٢٠١٧.

RAND Corporation, Iran's Military Strategy, 2020, p. 11.
Congressional Research Service, Middle East Overview, 2021, p. 8.
International Crisis Group, Iraq's Paramilitary Landscape, 2018, p. 20.
UNHCR Report on Syrian Refugees, 2019, p. 17.
Human Rights Watch, Iraq 2020 Report, p. 36.
World Bank, Iraq Economic Monitor, 2018, p. 9.
The Economist, "Middle East Unrest," 2016, p. 6.
Financial Times, "Saudi-Iran Rivalry Deepens," 2017, p. 10.

العربية نت، "تحليل: النفوذ الإيراني في المنطقة"، ٢٠١٩.

الجزيرة نت، "أبعاد الصراع الإقليمي"، ٢٠٢٠.

صحيفة القدس العربي، "تطورات المشهد العراقي"، ٢٠١٨، ص ٧.

CNN Arabic، "الخريطة الجديدة للشرق الأوسط"، ٢٠١٩.

معهد كارنيغي، "العراق بعد داعش"، ٢٠١٨.

مركز دراسات الخليج، "إستراتيجيات الأمن البحري"، ٢٠٢٠.

مركز الأهرام للدراسات السياسية، "تحولات الدور التركي"، ٢٠١٧.

Iranian Review of Foreign Affairs, "Regional Strategy Shifts," 2019.
Turkish Policy Quarterly, "Turkey in the Middle East," 2018.
Israeli Affairs Journal, "Security Doctrines in the Middle East," 2019.
Gulf Research Center, Annual Strategic Report, 2016, p. 13.
Arab Center Washington DC, "Gulf Rivalries," 2020.

أحمد الزيدي، "التدخلات الأجنبية في العراق"، مجلة الدراسات السياسية، ٢٠١٩، ص ٥٢.

خالد المفرجي، "سوريا بين التدخلات الدولية"، مجلة أبحاث الشرق الأوسط، ٢٠٢٠، ص ٢٨.

Zvi Bar'el, "Iran and the Region," Haaretz Analysis, 2019.
Foreign Policy, "New Regional Alliances," 2020.
Mohammed Ayoob, The Many Faces of Political Islam, Michigan University Press, 2008, p. 39.
Steven Cook, False Dawn, Oxford University Press, 2017, p. 74.
Frederic Wehrey, The Burning Shores, Farrar, 2018, p. 92.

مركز أوراسيا، "تحولات الطاقة في الشرق الأوسط"، ٢٠٢١.

الوكالة الدولية للطاقة، تقرير ٢٠١٩.

OPEC Annual Statistical Bulletin, 2020.
United Nations, Iraq Humanitarian Response Plan, 2019.
Chatham House, Iran-Gulf Tensions, 2021.

European Council on Foreign Relations, “Middle East Power Map,” 2020.
Reuters, “Regional Conflict Escalations,” 2019.
Associated Press, “Iraq Political Turmoil,” 2020.
The Washington Post, “Shifting Alliances in the Middle East,” 2018.
BBC Monitoring, “Iraq: Regional Interventions,” 2019.
Middle East Monitor, “Gulf Rivalries,” 2018.
Asharq Al-Awsat, “Regional Security Challenges,” 2020.

صحيفة الصباح، "العراق واستراتيجية الأمن الوطني"، ٢٠٢١.

الموسوعة الفلسطينية، مادة "الانتفاضة الأولى"، المجلد الثاني، ص ١٤٤.

Encyclopedia of Islam, Entry “Shi’a,” 2018.
Oxford Handbook of Middle East Politics, 2020, p. 211.

مركز الملك فيصل للبحوث، "التحولات الجيوسياسية"، ٢٠٢١.

مركز البيان للدراسات، "العراق بعد ٢٠٠٣"، ٢٠١٩.

اليونسكو، تقرير "التراث المهدد في المنطقة العربية"، ٢٠٢٠.

المعهد العربي للتخطيط، "التنمية في الدول العربية"، ٢٠١٨.

Global Policy Journal, “Regional Tensions,” 2020.
Foreign Affairs, “Iraq’s Future,” 2017.
Middle East Eye, “Power Configurations,” 2018.

مركز كارنيغي للشرق الأوسط، "إيران والعراق"، ٢٠١٧.

معهد الشرق الأوسط (MEI)، "تحول العلاقات الإقليمية"، ٢٠١٩.

Rand, Future of Middle East Security, 2020.
Wilson Center, “Iran in Iraq,” 2018.
CSIS Report, Regional Militias, 2019.
Atlantic Council, “Shifting Alliances,” 2019.

معهد الدراسات الدبلوماسية، "الأمن القومي العربي"، ٢٠١٨.

مركز رؤية للدراسات، "تركيا في الإقليم"، ٢٠٢٠.

Sudan Tribune, “Middle East Conflicts,” 2019.

DW Arabic، "التصعيد في الخليج"، ٢٠١٩.

France24 Arabic، "تحليل الصراع الإقليمي"، ٢٠٢٠.

Al Jazeera English, “Middle East Power Dynamics,” 2019.

معهد الأمن القومي الإسرائيلي (INSS)، تقرير ٢٠٢٠.

Iranian Studies Journal, “Iran’s Proxy Strategies,” 2018.
Journal of Arabian Studies, “Gulf Power Politics,” 2017.
Strategic Studies Quarterly, “Middle Eastern Conflicts,” 2018.
CIA Factbook, “Middle East Overview,” 2020.
UNDP, Arab Human Development Report, 2019.

البنك الدولي، "مؤشرات الفقر في الشرق الأوسط"، ٢٠٢٠.

صندوق النقد الدولي، تقرير الشرق الأوسط، ٢٠١٨.

صحيفة الحياة، "تجدد التوتر في الخليج"، عدد ٢٠١٨/٣/١٥، ص ٤.

الشرق الأوسط، "أزمة اليمن بين الحل العسكري والسياسي"، ٢٠١٩/٧/٢١، ص ١٢.

نيويورك تايمز، “Iran’s Regional Strategy,” 4/5/2020, p. 8.

BBC Arabic، "تحليل: مستقبل الصراع في سوريا"، ٢٠٢١.

The Guardian, “Middle East Power Shifts,” 2019, p. 6.
Le Monde, “Middle East Analysis,” 2018.
Der Spiegel, “Regional Conflict Overview,” 2019.

صحيفة المدى، "القوى السياسية والتحالفات الجديدة"، ٢٠٢٠.

السومرية، "التدخلات الخارجية في العراق"، ٢٠١٩.

وكالة شينخوا، "تحليل العلاقات الإقليمية"، ٢٠٢٠.

رويترز، "الاحتجاجات في العراق وتأثيرها"، ٢٠١٩.

أسوشيتد برس، "تقرير عن الصراع الإقليمي"، ٢٠٢٠.

CNN، "الشرق الأوسط: خريطة النفوذ"، ٢٠٢٠.

روسيا اليوم، "محاور التنافس الإقليمي"، ٢٠١٩.

TRT World, "Middle East Power Balance," 2020.
Al Monitor, "Iraq's Political Dynamics," 2019.
Arab News, "Iran-Gulf Rivalry," 2021.
The Independent, "Middle East Security Threats," 2020.
The Times, "Regional Escalation," 2019.

صحيفة الوطن، "قراءة في العلاقات الإقليمية"، ٢٠٢٠.

الموسوعة العربية الميسرة، مادة "الشرق الأوسط"، ص ٢٣٣.

موسوعة السياسة، بند "الصراع الإقليمي"، المجلد الرابع، ص ٧٨.

Oxford Middle East Encyclopedia, Entry "Regional Conflicts," 2018, p. 102.
Britannica, "West Asia," 2020.

أطلس الشرق الأوسط السياسي، إصدار ٢٠١٧، ص ٤٩.

مركز الجزيرة للدراسات، تقرير "تداعيات الحرب في سوريا"، ٢٠١٨.

معهد واشنطن، "أدوار القوى الإقليمية في العراق"، ٢٠١٩.

Carnegie Middle East Center, Report on Iran-Gulf Tensions, 2020.

مركز الملك فيصل للبحوث، "التحولات الجيوسياسية"، ٢٠٢١.

العربية نت، "تحليل: النفوذ الإيراني"، ٢٠٢٠.

الجزيرة نت، "قراءة في التحالفات الإقليمية الجديدة"، ٢٠٢١.

المراجع:

أحمد الدليمي، "العراق وصراعات الجوار"، مجلة المستنصرية للدراسات السياسية، ٢٠٢٠.

أحمد الشمري، "تحولات السياسة الإيرانية الإقليمية"، مجلة البحوث الاستراتيجية، ٢٠١٧.

أحمد الزيدي، "التدخلات الأجنبية في العراق"، مجلة الدراسات السياسية، ٢٠١٩.

العربية نت، "تحليل: النفوذ الإيراني في المنطقة"، ٢٠١٩.

العربية نت، "تحليل: النفوذ الإيراني"، ٢٠٢٠.

أطلس الشرق الأوسط السياسي، إصدار ٢٠١٧.

معهد الأهرام للدراسات السياسية، "تحولات الدور التركي"، ٢٠١٧.

عبد العزيز بن صقر، الخليج والتوازنات الإقليمية، الرياض: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠١٥.

عبد الخالق عبد الله، الخليج بعد الثورات العربية، أبوظبي: دار الكتاب، ٢٠١٦.

عبد الإله بلقزيز، العرب والسياسة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.

عبد الوهاب الكيالي، التاريخ السياسي للشرق الأوسط، بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٤.

علي عبد الكريم، "العوامل البنيوية للصراع في المنطقة العربية"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد ١٢، ٢٠١٨.

البنك الدولي، "مؤشرات الفقر في الشرق الأوسط"، ٢٠٢٠.

برهان غليون، مجتمع النخبة، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٥.

بريطانيا، Britannica، "West Asia"، 2020 .

مركز البيان للدراسات، "العراق بعد ٢٠٠٣"، ٢٠١٩.

مركز الخليج للأبحاث، "التنافس الإقليمي في الخليج"، تقرير ٢٠١٧.
مركز الجزيرة للدراسات، تقرير "تداعيات الحرب في سوريا"، ٢٠١٨.
مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، "تحولات الأمن الإقليمي"، ٢٠١٩.
مركز الملك فيصل للبحوث، "التحولات الجيوسياسية"، ٢٠٢١.
مركز كارنيغي للشرق الأوسط، "إيران والعراق"، ٢٠١٧.
مركز دراسات الخليج، "إستراتيجيات الأمن البحري"، ٢٠٢٠.
مركز أوراسيا، "تحولات الطاقة في الشرق الأوسط"، ٢٠٢١.
مركز رؤية للدراسات، "تركيا في الإقليم"، ٢٠٢٠.
صحيفة الصباح، "العراق واستراتيجية الأمن الوطني"، ٢٠٢١.
صحيفة القدس العربي، "تطورات المشهد العراقي"، ٢٠١٨.
صحيفة المدى، "القوى السياسية والتحالفات الجديدة"، ٢٠٢٠.
صحيفة الحياة، "تجدد التوتر في الخليج"، عدد ٢٠١٨/٣/١٥.
صحيفة الوطن، "قراءة في العلاقات الإقليمية"، ٢٠٢٠.
السومرية، "التدخلات الخارجية في العراق"، ٢٠١٩.
الشرق الأوسط، "أزمة اليمن بين الحل العسكري والسياسي"، ٢٠١٩/٧/٢١.
الموسوعة العربية الميسرة، مادة "الشرق الأوسط".
الموسوعة الفلسطينية، مادة "الانتفاضة الأولى"، المجلد الثاني.
موسوعة السياسة، بند "الصراع الإقليمي"، المجلد الرابع.
اليونسكو، تقرير "التراث المهدد في المنطقة العربية"، ٢٠٢٠.
المعهد العربي للتخطيط، "التنمية في الدول العربية"، ٢٠١٨.
فواز جرجس، النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.
سامي الحمداني، "تأثير التدخلات الخارجية على الأمن الإقليمي"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٣، ٢٠١٣.
سمير العزاوي، "التنافس الإيراني–السعودي"، مجلة شؤون عربية، العدد ١٦٠، ٢٠١٥.
حسن نافعة، إشكالية الأمن الإقليمي العربي، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠١٠.
خالد العلي، "الصراع السعودي الإيراني"، مجلة أبحاث الخليج، ٢٠١٨.
خالد المفرجي، "سوريا بين التدخلات الدولية"، مجلة أبحاث الشرق الأوسط، ٢٠٢٠.
خالد المشهداني، "توازنات القوى في الخليج العربي"، مجلة البحوث السياسية، ٢٠١٦.
هاني نسيرة، الطائفية في الشرق الأوسط، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٤.
ناصر قنديل، جغرافيا الحرب في المشرق العربي، بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٨.
Aaron David Miller, “The Myth of Middle East Peace,” Policy Review.
Alastair Crooke, “The Shifting Sands of Middle East Power,” Conflicts Forum Papers.
Abdullah Khatib, “Regional Tensions,” Arab Affairs Journal.
Charles Tripp, A History of Iraq, Cambridge University Press.
Daniel Byman, Sectarianism in the Middle East, Brookings Institute.
David Fromkin, A Peace to End All Peace, Holt Paperbacks.
Eugene Rogan, The Arabs: A History, Basic Books.
Fawaz A. Gerges, Making the Arab World, Princeton University Press.
Fanar Haddad, Sectarianism in Iraq, Oxford University Press.
Frederic Wehrey, Beyond Sunni and Shia, Oxford University Press.
Frederic Wehrey, The Burning Shores, Farrar.
Hassan Abbas, The Taliban Revival, Yale University Press.
Henry Kissinger, World Order, Penguin.
John Peterson, “Gulf Security Dynamics,” Journal of Middle East Studies.
Kenneth Pollack, Armies of Sand, Oxford University Press.
Kristian Ulrichsen, The Gulf States in International Political Economy, Palgrave.